



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



الإنفاق العام..

الائتماني الإيراني والحوالات.. [12]

الافتتاحية

الساحر الأمريكي
و«صفقة القرن»!

تواجه ما تسمى «صفقة القرن» حائطاً مسدوداً، وذلك في الوقت نفسه الذي تعلو فيه طبولها، وتتسارع قفزات الساحر الأمريكي الاستعراضية وهو يخفي في قبعته الطويلة أرناب الدول صاحبة الثروات، أرناباً وراء أرناب!

إن «الصفقة» في جوهرها، ليست إلا تعبيراً مكثفاً عن محاولات الأمريكي ضمان مستقبل اللقيط الصهيوني، وضمان نفوذ ما، للأمريكي نفسه، عبر هذا اللقيط، ذلك أن قناعة نهائية باتت راسخة لدى الأمريكي، بأن أزمته الاقتصادية - السياسية العميقة، وما نتج عنها من انقسام داخلي وتراجع، لن تكف عن التعمق، وبأنه مضر كنتيجة للأزمة، وفي إطار تنظيم التراجع، إلى الانسحاب من المنطقة بأسرها. ولكن اللقيط نفسه مأزوم بشكل بارز تعبر عنه أزمات مؤسسات الكيان المتعددة، ولأنه كذلك فهو بحاجة لـ«حل» يتناسب مع عمق أزمته وانقساماته. و«حل» من هذا النوع، لا يمر إلا عبر نهب واسع واعتداء ضخم على الحقوق الفلسطينية، اعتداء ليس بمقدور حتى أولئك «الأكثر اعتدالاً» القبول به، فما بالك بالمقاومين الحقيقيين الذين أذلوا المحتل قبل بضعة أسابيع انطلاقاً من غزة... ما يعمق من أزمة الكيان أن النفوذ الذي تحاول أمريكا توريته إياه في المنطقة فضفاض جداً على مقاسات وقدرات «الإسرائيلي»، فضفاض إلى حد ابتلاعه وتهديده وجودياً، وهو الأمر الذي باتت تعبر عنه مراكز أبحاث العدو نفسه.

ورغم ذلك فإن عرض «الصفقة» التهريجي، ما يزال مستمراً، ومر منذ أيام بمحطة القمم الثلاث، التي لم «تنجح» في تحقيق المطلوب منها، إذ «تبرأت» من مسؤولياتها، وتقلت من الحرج أمام الأمريكي، عبر ربط قبول الصفقة أو رفضها بالإرادة الفلسطينية، وحسناً فعلت بذلك فتلك إرادة لا تلتزم ولا تتنازل ولا تساوم.

ولكن القمم إياها ركزت على الجانب الثاني من الصفقة نفسها، فساهمت بحصتها من التهريج عبر إثارة الغبار باستعراض «الأسلحة الإيرانية»، لتبرير أثمان الأسلحة والضرائب من فئة مئات مليارات الدولارات التي ضختها وستضخها في الشرايين المتصلبة للاقتصاد الأمريكي، وكان أخرى بها أن توفر 137 مليار دولار «على الأقل» وهي ثمن الأسلحة التي ضختها في سورية باعتراف رئيس وزراء قطر السابق.

الجانب الثالث من «الصفقة»، والذي يأتي ضمن السياق المسبق نفسه، والذي يُعبر عنه مؤتمر البحرين هذا الشهر، في حال عقد، هو تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية عقارية كبرى، الهدف منها هو إخفاء مزيد من الأرناب في القبعة الأمريكية.

الجانب الرابع، ذو الطابع الإستراتيجي، والذي يأخذ بعين الاعتبار الاحتمال الكبير لفشل الصفقة، هو أن حجم الاستنزاف والنهب المكثف الذي ستخضع له الدول النفطية خلال الأشهر القادمة، والذي «تتكرم به» الأنظمة، تحت الابتزاز للحفاظ على مواقعها، إن هذا النهب من شأنه عند حد معين أن يفتح الباب أمام التفجير الداخلي لهذه الدول، التفجير الذي إن حصل فإنه سيعني تمديد عمر الفوضى الخلاقة، لتكون هي البديل الذي تتركه الولايات المتحدة وراءها، بعد انسحابها النهائي من المنطقة، والذي سيحصل في كل الأحوال، وفي أجال قريبة.

شؤون عربية ودولية



هل تدق الحرب الإيرانية الأمريكية طبولها؟!

17

شؤون محلية



هل تجاوزات الجمعيات تفتنصر على انتهاك الخصوصية؟

08

ملف «سورية 2019»



هل تستطيع واشنطن الاستفراد ببكين؟

05

شؤون عمالية



من دفع الفاتورة؟

02

في «شهر الخير» لسنا بخير «3»



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



من دفع الفاتورة؟

أعوام انقضت من عمر الأزمة الوطنية السورية، تجلت فيها عمق الأزمة، السياسية والاقتصادية الاجتماعية، والديمقراطية، التي دعمتها السياسات الليبرالية عبر حزمة واسعة من الإجراءات والتشريعات، حيث انقسم المجتمع تقريباً إلى طبقتين أساسيتين من حيث نصيب كل منهما من الدخل الوطني «أجور- أرباح»، وهذا يعني من الناحية السياسية والاقتصادية، أن الأغنياء ازدادوا ثراءً ونفوذاً، والفقراء ازدادوا فقراً، وتقيدت حريتهم في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

الطبقة العاملة السورية لها الحصة الأساس من فاتورة الأزمة المدفوعة إلى الآن، لأنها خسرت معظم مواقعها الإنتاجية، سواء في قطاع الدولة أو القطاع الخاص، الذي فقد جزئياً أو كلياً معظم عماله فرصتهم بالعمل بسبب إغلاق منشآتهم أو تدميرها، ومن هنا يمكن القول: إن فقراء الشعب السوري بعماله وفلاحيه وحرفييه لهم مصلحة حقيقية في الحلول الحقيقية لأوضاعهم، التي تعاق بأشكال مختلفة من قوى لها مصلحة في استمرار الأزمة. عندما نقول: إن الحل السياسي هو الذي يضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً وهو خشبة الخلاص، فإن هذا يعني للطبقة العاملة، انفتاح الأفق أمامها في الدفاع عن حقوقها، ومصالحها المعبرة عن المصالح العامة لأغلبية الشعب السوري، التي جرى الهجوم عليها من خلال السياسات الليبرالية التي تبنتها الحكومات السابقة، واللاحقة قبل الأزمة وأثناءها.

في الاجتماع الأخير للمجلس أطلق رئيس الوزارة نداءً باسمه واسم الوزراء الحاضرين، وضم إليهم أعضاء المجلس بأهمية وضرورة زيادة الأجور، وهذا يعني: أن الحكومة لا تملك القرار بزيادة الأجور استناداً لما قاله رئيس الوزارة، وهذا يعني من الناحية العملية والدستورية: بقاء الأجور على ما هي عليه من حالة انخفاض في قيمتها الحقيقية، وبقاء الطبقة العاملة وكل العاملين بأجر يترنحون في فقرهم وعذاباتهم حتى يأتيتهم الفرج من غامض علمه كما يقول الناس، هذا أيضاً يجعل الحركة النقابية في موقف صعب تجاه حقوق العمال ووضعهم المعيشي المتردي الذي يتوقع كل يوم دون حلول، ونعتقد أنه ليس هناك من حلول طالما أن السياسات المتبعة هي سياسات تؤمن كل ما تحتاجه قوى رأس المال والفساد الكبير للاستيلاء على المزيد من الثروة المنتجة، ويكون الحل الحقيقي المفترض، مواجهة ناهبي الثروة وإعادتها لأصحابها، وهذا ممكن ومشروع دستورياً، والنقابات من المفترض أن تكون جزءاً أساسياً من القوى الوطنية الحاملة لمشروع التغيير الجذري الذي سيؤمن أعلى نسبة نمو وأعظم عدالة اجتماعية، ليس هذا هدفها؟

تتمة لما بدأناه على مدى عديدين من عرض لحوارات أجريناها مع بعض العاملين في قطاعات إنتاجية وخدمية مختلفة، نسلط الضوء في هذه المادة على شريحة أخرى منهم، لا تختلف عن مثيلاتها بشكل عام، ولا تغيب الخصوصية عنها، وليست تلك الخصوصية هنا أو هناك، إلا إضافة نوعية تفيد بطريقة أو بأخرى أصحاب الشأن.

■ إلياس زيتون

موظف حكومي و«كومجي»

التقينا العديد من العاملين في قطاعات كثيرة، هم في الأساس عمال موظفون في قطاع الدولة أحمد واحد منهم، موظف في شركة الكهرباء في قسم صيانة الشبكات تختص ورشته وقسمه الفني في إصلاحات أعطال الشبكة متوسطة التوتر، يخبرنا عن واقعه الوظيفي وتشابكاته وصعوباته التي لا تنتهي، وينقل لنا حجم الظلم والجور الممارس على عمال هذا القطاع وسائر موظفي الدولة، سواء من الرواتب الهزيلة، أو من غياب الحوافز وطبيعة العمل.

اعتاد أحد أن يكون صريحاً وواضحاً، يحب أن يسمى الأشياء بمسمياتها، اختار العمل بعد انتهاء دوامه في محل تصليح إطارات السيارات «كومجي» مستفيداً من قوته البدنية ومن مرونة الدوام في هذا المحل، وقربه من مسكنه المستأجر والكائن على المدخل الجنوبي للعاصمة، يقول أحمد: ما حاجك إلى المر إلا الأمر منه.

استفدنا طاق

واستفادوا منه طاق

يضيف أحمد: أنا من أبناء الريف توظفت على شهادة البكالوريا الصناعية، وأصبحت موظفاً في مؤسسة الكهرباء، وكنت أعمل وأهتم في أرضي بعد انتهاء الدوام الرسمي، أرض صغيرة فيها أشجار

تفاح، أسوقها محصولها في الموسم، وتدر علي دخلاً إضافياً يكفيني مع راتبي لتدبر أمر معيشة عائلتي، ولم تدم تلك المرحلة طويلاً، فمع مرور السنين وصولاً لما قبل الأزمة بقليل أصبحت الأرض بتفاحها مجرد عبء «ما تجيب همها»، إضافة إلى أن الراتب أيضاً لم تعد فيه بركة، ما يؤمنه الراتب بداية التسعينات يعجز عن تأمينه خلال هذه المرحلة، وحينها عملت في تمديد الكهرباء المنزلية بعد الدوام، وأهملت الأرض والتفاح، واستفدت من فورة البناء التي اجتاحت الأرياف الدمشقية، وواصلنا الليل في النهار، حركة البناء الزراعي والعشوائي كانت ضخمة وكثيفة، كانت مواردنا جيدة لكن الموارد الحقيقية كانت تذهب لجيوب تجار تلك المرحلة وفاسدي مؤسسات الحكومة، في تلك الأيام وخلال رمضان كنا نعمل طوال الليل ونتوقف في النهار، كانت هذه الساعات كافية كمردود مالي جيد، وكنا نمارس شهر الصيام بكامل طقوسه وعاداته المحببة.

لن اطعم أولادي ما لا حراماً

يسترسل مضيفاً بحديثه: سرعان ما تراجعت حركة البناء ومردودها المادي وتراجعت معها قيمة الراتب «القصة مربوطة ببعضها تماماً»، بعدها دخلنا مرحلة جديدة استمرت حتى بداية الأزمة وخلال السنين الأولى «جابت أجلاً عالاخر»، في بداية 2015 حسب ما أذكر بدأت سلسلة قرارات

الحكومة برفع الدعم «وبلش الدولار يطير والأسعار تطير معو» حين تم منحنا التعويض المعيشي على مرحلتين، كان «اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب» وصار الراتب «مثل قلتو بهالوقت اشتغلت عند هالمحل كومجي» ليش؟ لأنني ما باكل حرام، «بوظيفتي بيصلحنا كثير مهندسين وفنيين وعمال»، «إذا بدنا نصلح عطل منععمل لمية من الحارة اللي فيها العطل، أو عطل معمل مثلاً، وأنا ما باخد ما باكل حرام ولا بطعمي ولادي حرام»، في رمضان أفطر في المحل، لأن صاحب المحل يذهب للإفطار، ولدي يحمل لي صينية الإفطار من البيت ويفطر معي، هذا ثالث رمضان على هذه الحالة، أجري يومي 3 آلاف ليرة، وساعات العمل من 4 عصراً حتى الثانية عشرة ليلاً، المشكلة أين؟ المشكلة أننا وحدنا من ندفع ثمن الأزمة نحن وحدنا الفقراء، المتنفعون والفاسدون يصلون ويجولون وينهبون على مزاجهم «ما في شي مخبا بهالبلد كنا منعرف هالشي، والحكومة بتعرف، والإعلام بيعرف بس معرفة فاضية، لا الحكومة بتتصرف ولا الإعلام بيحكي»، تشعر بأن كل الجهات المسؤولة تعادي الفقراء والشرفاء، ساجيبك عن التفاؤل، لا شيء يدعو للتفاؤل سوى هؤلاء الناس الطيبين الصادقين أولاد البلد الحقيقيين، نحن أرض حضارة، وهذه الفترة مجرد غلط تاريخي صغير، إلا ما تفرج وتعتدل الأحوال.

ما في شي

مخبي بهالبلد

كلنا منعرف

والحكومة

بتعرف والإعلام

بيعرف بس

معرفة فاضية لا

حدا بيتصرف ولا

حدا يبحكي

تطور الحاجة للصحة والسلامة المهنية



مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وازدياد عدد العاملين في الصناعة، بدأت تظهر حوادث كثيرة تؤدي إلى إصابة هؤلاء العاملين الذين ليست لهم معرفة بالصناعة وأخطارها، وكانت المصانع تكثر فيها مختلف أنواع المخاطر، وكان العرف السائد: أنه إذا وقعت حادثة، وكان المصاب أحد أسبابها، فإن صاحب العمل لا يلزم بأية مسؤولية على الإطلاق، وحينما زادت الحوادث بشكل مرعب ومخيف، بدأ يتشكل بعض الوعي اتجاه السلامة المهنية.

■ نيل عبد الفتاح

جرى سن قوانين وتشريعات تلزم أصحاب المصانع بتعويض المصابين عن الحوادث، حتى لو كانوا أحد أسباب حدوثها، وعلى إثر ذلك عمل أصحاب المصانع على تحسين ظروف العاملين من أجل خفض التعويضات التي يدفعونها للمصابين، مما ساهم في تقليل عدد الإصابات، إلا أن نسبة الحوادث والإصابات عادت مرة ثانية للارتفاع بسبب التطور العام بالصناعة، ودخول العديد من المواد العضوية والكيميائية في العمليات الصناعية، والتوسع في الاعتماد على الآلة في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى سبب رئيس آخر، هو: عدم اعتبار الأمن الصناعي من أهداف المنشأة الأساسية، بل هو الربح.

تدخل السلامة في كل مجالات الحياة، إلا أن الصناعة هي أهم مجال تظهر فيه الحاجة إلى توافر وسائل السلامة بهدف منع أو تخفيض حوادث العمل، ومنع احتمالات الإصابة بالأمراض المهنية، وذلك نظراً لما يحيطها من أخطار بنسب أعلى مما يحيط غيرها، وهذا لا يعني عدم الحاجة إلى توفير أسباب السلامة في المجالات الأخرى، وكمثال على ذلك: حوادث المرور،

حيث يلاحظ أن نسبة الوفيات بسبب حوادث السير قد تصل إلى نسبة الوفيات بأسباب الصناعة، لذلك تظهر أهمية اتباع إجراءات السلامة في هذا المجال وغيره من المجالات.

السلامة بوجه عام: هي العلم الذي يسعى لحماية الإنسان وتجنبه المخاطر في أي مجال، ومنع الخسائر في الأرواح والممتلكات ما أمكن ذلك.

أما السلامة المهنية: هي ذلك العلم الذي يهتم بالحفاظ على سلامة وصحة العمال من المخاطر التي قد يتعرضون لها بسبب أداء العمل، وذلك من خلال توفير بيئة عمل آمنة خالية من مسببات الحوادث

والإصابات والأمراض المهنية. وبمعنى آخر: هي مجموعة من القواعد والنظم الموضوعة في إطار تشريعي تهدف إلى الحفاظ على العمال والمنشآت من خطر الإصابة والتلف.

تعتبر السلامة المهنية والاهتمام بها في أية مؤسسة أو منشأة عنصراً من عناصر التطور الإداري والتخطيط الاقتصادي الناجح لهذه المنشأة. كما تعتبر انعكاساً للوعي العام المؤمن بأهمية السلامة والصحة المهنية ودورها كقطاع إنتاجي مهم. إن السلامة بمفهومها الحديث والشامل تعني: المحافظة على عناصر الإنتاج الرئيسة، وهي: العامل داخل المؤسسة

لقد أثبتت الدراسات العلمية في مختلف أنحاء العالم: أن نجاح تنفيذ برامج السلامة والصحة المهنية يعتمد بالأساس على مدى: 1- اهتمام الدولة بالموضوع، حيث وجد أنه كلما أنيطت مسؤولية تنفيذ البرامج إلى أعلى مسؤول في الموقع الإداري، كلما تحقق تنفيذ البرامج بشكل أفضل، وذلك من خلال تكليف ذوي الاختصاص وعلى مختلف المستويات من تنفيذ خطة البرنامج لضمان نجاحها. 2- اهتمام التنظيم النقابي وفاعلية دوره كجهة رقابية ونضالية من أجل حماية الطبقة العاملة، وانتزاع حقوقها المسلوبة.

وخارجها. 2- المواد الخام والمواد المنتجة. 3- المعدات وأدوات الإنتاج. 4- البيئة المحيطة من ماء وهواء وتراب. ولكي نصل بالسلامة والصحة المهنية إلى المستوى المتقدم القابل للنمو، إنه يتوجب على الدولة أن تحافظ على هذه العناصر الأربعة المذكورة أعلاه، وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار بالمقومات الأساسية التالية: التخطيط العلمي الهادف والمبرمج. ب- التشريعات المتطورة والمتخصصة والمواكبة للتطور العلمي والتنموي. ج- التنفيذ والالتزام بالتشريعات عن طريق أجهزة فنية رقابية متخصصة.

الطبقة العاملة



فرنسا- اللوفر مغلق

نظم الموظفون في متحف اللوفر في باريس إضراباً يوم 27 أيار، ما اضطر المتحف إلى إغلاق أبوابه في هذا اليوم بوجه السياح. وقالت إدارة المتحف: إن الموظفين أضربوا للاحتجاج على أن أعدادهم لم تعد كافية للتعامل مع أعداد الزوار المتزايدة. وقالت نقابة «سود كولتور سوليدار» في بيان لها: إن اللوفر كان مكتظاً، ولم يكن الموظفون يستطيعون التعامل مع هذا العدد الكبير من الأشخاص. وأشارت النقابة إلى أن 150 موظفاً في المتحف اجتمعوا أمام وزارة الثقافة في باريس للاحتجاج على نقص عدد الموظفين. وهذه ليست المرة الأولى التي يضرب فيه الموظفون في اللوفر، ففي نيسان 2013، توقفوا عن العمل بسبب زيادة أعداد النشأين الذين يستهدفون جيوب السياح وجيوبهم على حد سواء.



البرازيل- احتجاج ضد الميزانية

خرج الآلاف من البرازيليين إلى شوارع أكثر من 100 مدينة في 26 ولاية برازيلية يوم 30 أيار، للاحتجاج على تخفيضات في ميزانية التعليم العام أعلنتها الحكومة الفيدرالية هذا الشهر. وبدأت الاحتجاجات في الصباح، واستمرت حتى المساء، ومعظمها سلمية، مع تسجيل حادثة صغيرة فقط في برازيليا في وقت مبكر من يوم الخميس. وكان هذا هو اليوم الثاني للاحتجاجات، حيث جرى تنظيم اليوم الأول يوم في 15 أيار في أكثر من 200 مدينة في جميع الولايات البرازيلية. وأعلنت الحكومة الفيدرالية عن تخفيض بنسبة 30% في الميزانية التقديرية للجامعات والمدارس الفيدرالية، والتي تستخدم لدفع فواتير المياه والكهرباء ورواتب العمال الخارجيين وتمويل البحوث، من بين أمور أخرى.



تركيا- تظاهرة المتقاعدين

نظم الآلاف من المتقاعدين الأتراك يوم 30 أيار احتجاجاً ومظاهرة في إسطنبول في منطقة بينكابي في إسطنبول، من الذين أكلوا جميع المتطلبات، مثل: سنوات العمل ودفع جميع الرسوم، ولكنهم لم يتقاضوا رواتبهم، لأن أعمالهم تقل عن 65 عاماً. وقال المدير العام لاتحاد النقابات العمالية في تركيا الذي يدعم المتقاعدين: «إن التقاعد ليس عبئاً، إنه حق العامل» وقال للمتقاعدين: «إن صراع المتقاعدين هو كفاح من أجل عملنا ومستقبلنا». وقال متقاعد لمدير اتحاد العمال: أنه أتم 8000 يوم عمل، وكان ينتظر الحصول على راتب، ولا يستطيع العمل لأنه معاق، وأخير متقاعد آخر، أن لديه ابنتين وأحفاداً، ولا يستطيع إطعام أسرته، ويأكلون فقط البطاطا التي أصبحت غالية الثمن أيضاً.



الأرجنتين- إضراب عام

توقفت الحياة في الأرجنتين يوم 29 أيار 24 ساعة بشكل كامل، نتيجة للإضراب العام الذي دعت إليه نقابات العمال، احتجاجاً على سياسة التقشف. حيث توقفت الرحلات الجوية، والبنوك والمحاكم وبعض المدارس، فضلاً عن اقتصار الخدمات الصحية في المستشفيات على الحالات الطارئة. وقالت نقابات العمال: إن السياسات الاقتصادية أدت إلى إغلاق نحو 14 ألف شركة متوسطة وصغيرة، فيما تراجعت القوة الشرائية للعملة الأرجنتينية، وسجل التضخم معدلات قياسية وصلت إلى 50%. يعارض الكثير من المواطنين في الأرجنتين خطة الرئيس ماكري، الرامية إلى الحصول على قرض غير مسبوق يُقدر بنحو 56 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، الذي يتهمونه بالمسؤولية عن أسوأ أزمة اقتصادية شهدتها البلاد خلال عامي 2001 و2002.

عمالة الأطفال في السويداء



تابعت قاسيون جولاتها على مواقع العمل التي لديها عمالة من الأطفال للوقوف على معاناتهم والأسباب التي أدت لعملهم بهذا السن المبكر، وقد كانت لها اللقاءات التالية:

■ مراسل قاسيون

الطفل أحمد قال: عمري 13 سنة ولي ستة إخوة، تركت المدرسة أنا وأخي الأكبر الذي يعمل في الحدادة، وأنا أعمل معه وأحصل على 1500 ل.س أسبوعياً. والدي موظف وأوضاعنا المادية صعبة، ولا توجد عندي هوايات فأنا أعمل من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساءً، وأحلم أن يكون عندي محل كبير في المستقبل.

الطفل طارق: عمري 12 سنة، أنا في الصف السادس، أبيع على بسطة في شارع الشعراي، أوضاع أهلي المادية عادية أعمل لأساعدهم، أخذ أجرة باليوم 400 ل.س كل يوم أوفرها، ولا أصرّفها على الأخوة الأربعة وأبي وأمي. أما شادي فقال: عمري 16 عاماً، وأنا في الصف العاشر أعمل في أوقات الفراغ والعطلة الصيفية في محل لبيع الإكسسوارات في الساحة الرئيسية في مدينة السويداء، أجمع أجور شغلي طيلة فترة عملي في العطلة لأتمكن من شراء كتبتي المدرسية والقرطاسية اللازمة.

عماد عمره 15 سنة يعمل في محل ميكانيك مع والده، والمح ملّك لهم قال: تركت المدرسة منذ سنتين لأتعلم مهنة، كوني لا أحب المدرسة «وهلق تقريباً نصف معلم ميكانيك».

أما محمد البالغ من العمر 14 سنة قال: تركت المدرسة لأعمل مع والدي الذي يعمل في البناء، وقد شجعني كثيراً على الدراسة، ولكنني كنت أقتنع بكلام زملائي في المدرسة بأن «المصري» أهم من الدراسة.

ورغبة من قاسيون في نقل كل وجهات

وخاصة في المناطق الريفية الشرقية والشمالية، وإيجاد وتطوير قاعدة معلومات خاصة حول عمالة الأطفال في سورية، وحماية وتأهيل الأطفال العاملين، ومن مكونات هذا البرنامج: تحضير برنامج وطني للقضاء على عمالة الأطفال.

وحول سؤالنا عن الجهات الرقابية التي تتابع عمل الأطفال جرى الإيضاح: أن هناك جهازاً تفتيشياً في الإدارة المركزية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومديرياتها في المحافظات، أناط به القانون مهمة التفتيش على منشآت القطاع الخاص ومراقبة التشريعات والأحكام القانونية المتعلقة بالعمل، بما فيه عمل الأطفال. وقد أضيف: أن لدى الوزارة 70 مفتشاً فقط في الإدارة المركزية والمحافظات يقومون بعملهم بموجب مهمات أصولية.

وعن عدد الأطفال الذين تم ضبطهم في منشآت القطاع الخاص، لقد بلغ «500» حدث، وأكدت أن هذا الرقم لا يعكس الواقع الحقيقي، مبررة أن الوزارة تعاني من نقص في عدد العاملين في جهاز التفتيش، فهل يُعقل أن عدد منشآت القطاع الخاص نحو 500 ألف منشأة وعدد المفتشين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومديرياتها في المحافظات 70 مفتشاً فقط؟! وبالرغم من هذا الرقم المتواضع لعدد المفتشين لا يتم الإعلان عن مسابقة خاصة بالوزارة لتعيين عمال بصفة مفتشين.

إن العقوبات على أرباب العمل المخالفين لقانون تشغيل الأحداث هي غرامة بين 25 إلى 50 ألف ليرة.

النظر عن ظاهرة عمالة الأطفال فقد تعرفت «قاسيون» من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل على القوانين الناضمة لعمل الأطفال، حيث تبين أن القانون 91 لعام 1959 وتعديلاته بالقانون رقم 24 لعام 2000 الذي عدل أحكام سن تشغيل الأحداث من 12 إلى 15 سنة، حيث منع هذا القانون في المواد «124-125-126» تشغيل الأحداث قبل إتمام سن الخامسة عشرة، وأيضاً منعهم من الدخول إلى أماكن العمل.

ولكن القانون أجاز للوزير المختص إصدار قرارات بتحديد الأعمال والصناعات التي يجوز للأحداث العمل بها، على ألا يقل سنهم عن السادسة عشرة، كما تم تحديد الصناعات التي لا يجوز تشغيل الأحداث فيها قبل سن 18 عاماً، ومنع القانون أيضاً تشغيل الأحداث بين الساعة السابعة ليلاً والسادسة صباحاً، وكما حدد وسائل الحماية أيضاً، ومنها: إخضاع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن السادسة عشرة للفحص الطبي الذي يثبت مقدرتهم الصحية على العمل.

وفي معرض سؤالنا عن خطط وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، كان الجواب: إن سورية وقّعت مع منظمة العمل الدولية عام 2008 على برنامج العمل اللائق، وقد شارك بالتوقيع من الجانب السوري رئيس اتحاد نقابات العمال، ورئيس اتحاد غرف الصناعة ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وقد تضمن برنامج العمل اللائق دراسة أوضاع هؤلاء الأطفال في سوق العمل، مع التركيز على الأولويات الأساسية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال،

من أول السطر

■ نبيل عكام

تأثير ملوثات الهواء على صحة العمال

تتسبب ملوثات الهواء بأضرار مختلفة وعديدة، وذلك حسب نوع الملوث ومعدل تركيزه في أماكن العمل، إضافة إلى مدة تعرض العامل لهذا الملوث، ومن جانب آخر: الحالة الصحية العامة للعامل، ونمط حياته الغذائي.

وحسب إحصائية لمنظمة الصحة العالمية، لقد تسبب تلوث الهواء بوفاة 6,5 مليون إنسان خلال عام 2012. وتتكون أنواع ملوثات الهواء في بيئة العمل، من ملوثات بيولوجية، وهي: فيروسات، وجراثيم وفطور. ملوثات كيميائية، وهي: أبخرة كيميائية، وأبخرة المذيبات، والدقائق المعلقة. ملوثات مشعة. أما في الأماكن المحصورة يجب ألا تقل نسبة الأوكسجين في الهواء عن 20%، وهناك نوعان من التهوية لبيئة العمل: التهوية الطبيعية والتهوية الميكانيكية، ويجب أن يكون تجديد الهواء في صالة العمل لا يقل عن 60 متراً مكعباً في الساعة للشخص الواحد، أما في المكاتب يجب أن ألا يقل عن 25 متراً مكعباً في الساعة للشخص الواحد، ولكل صناعة متطلبات وقاية شخصية خاصة بها، لذلك يجب اختيار الكمامة المناسبة للعامل حسب نوعية الملوثات التي يتعرض لها العامل في هذه الصناعة أو تلك، كما يجب أن تتوفر لدى مديريات الصحة والسلامة المهنية تلك الأجهزة المعدة لقياس معدل تركيز الملوثات في بيئة العمل، وأن تقوم بعمليات القياس بشكل دوري لبيئة العمل، ومنع تجاوز معدلات التلوث المسموح بها لكل صناعة من قبل خبراء الصحة والسلامة المهنية، فعلى سبيل المثال: يتعرض العاملون في المطاحن والأفران للإصابة بالرئو بسبب نعومة حبات الطحين، ووجود أترزيم ألفا إميلاز. حيث أثبتت الدراسات العلمية أنه يجب ألا يتجاوز تركيز غبار الطحين في بيئة العمل عن 0,5 ميلي غرام في المتر المكعب، ورغم خطورة ذلك نجد غالبية العمال في الأفران والمطاحن لا تتوفر لديهم تلك الأجهزة الشخصية الواقية. والسؤال: هل قامت مديريات الصحة والسلامة المهنية بقياس معدلات التلوث في هذه المنشآت؟ وهل يحق لنا أن نسأل إن كان لديها تلك الأجهزة الخاصة بالقياس؟ كما يسبب استنشاق الأسبستوس أمراض عديدة، منها: سرطان القصبة، وسرطان الرئة، وسرطان الأمعاء، السحار القطني. ويتعرض له العاملون في محالّج القطن نتيجة غبار القطن، من أعراضه: صعوبة التنفس والسعال الدائم وآلام الصدر.

عمالة الاطفال

ظاهرة كلية

ناجمة عن الفقر

والحاجة ولت

تعالجها وزارة

الشؤون بـ 70

مفتش ومخالفات

25- 50 ألف

للمخالف

هل تستطيع واشنطن الاستفراد بكين؟



بينما تواصل روسيا والصين حضورهما على الساحة الدولية كقوى دولية تملك ما تملك من قدرات عسكرية واقتصاد، هو الاقتصاد الأكثر تأثيراً في العالم. تكثر التحليلات السياسية التي تقول: إن واشنطن تحاول أن تستفرد بإحدى الدولتين وتحجيد الأخرى. وكانت المادة التي بُني عليها هذا التحليل هي بؤار الانفراج الروسي الأمريكي الذي عبر عن ذاته في اجتماع سوتشي الأخير، في مقابل اشتداد موجة العقوبات الأمريكية ضد الصين، فهل في واقع العلاقات الروسية الصينية ما يدعم مثل هذا الاعتقاد؟

■ إعداد: مالك أحمد

الصين، في وقت لا تزال نشهد فيه تطوراً في العلاقات الصينية الباكستانية.

الحرب الهجينة ضد الصين

سارعت الولايات المتحدة إلى إعلان حرب هجينة ضد الصين، عقب إعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ لمشروع «الحزام والطريق»، بهدف قطع الطرق التجارية، وذلك من خلال تأجيج النزاعات الإقليمية بين الصين والدول المجاورة لها.

ولهذا الغرض تجهد الولايات المتحدة إلى إبرام «ميثاقها الأمني» لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ مع الحكومات الحالية في اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، لكن الحجر الأساس في هذه المحاولة كان التعويل على إمكانية ضم الهند إلى الحلف المعادي للصين، لكن الإيقاع الهندي المضبوط حتى الآن لا يشير ببؤار إيجابية بالنسبة لواشنطن.

تعمل الولايات المتحدة في الواقع على إنشاء مشروع في آسيا يشبه حلف شمال الأطلسي ضد الصين. ولا يعني هذا أن المبادرة ضد الصين ستحقق أي نجاح وفقاً لموازن القوى حالياً، لا سيما أمام ما تقدمه بكين من مشاريع تنمية وتكامل إقليمي يهدف إلى حل معظم النزاعات القائمة.

السيطرة الروسية على طوق النار في المحيط الهادئ

أدركت روسيا التهديد الأمريكي المحتمل

أدركت قيادتا البلدين، روسيا والصين، أن السبيل الوحيد لهزيمة العالم الأحادي القطب، هو من خلال تشكيل مؤسسات عالم جديد متعدد الأقطاب يهدف إلى تسهيل عملية تحويل مراكز القوة. وتستحدث في الواقع الشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين، نظاماً عالمياً جديداً يقوم على السلام والتنمية.

العالم متعدد الأقطاب والسلام العالمي

يضمن النظام العالمي متعدد الأقطاب، الذي تقوده كل من الصين وروسيا ازدهار العالم من خلال التكامل الإقليمي السلمي، وهو ما نراه في شرق آسيا ومنطقتنا «من خلال ترويكاستانا» وجزئياً في إفريقيا، فضلاً عن محاولات خلق فضاء سياسي أوروبي جديد أقرب إلى الشرق. وتحاول الولايات المتحدة لهذا السبب منع هذه التعددية القطبية من أن تصبح عالمية من خلال تطويق روسيا بحلف الناتو «إلى إيل إلى التفكك»، واحتواء الصين بمشاريع آسيوية مشابهة لحلف الناتو.

ويشهد العالم من خلال هذا السيناريو الجديد نقلة نوعية في البانوراما الجيوسياسية. فتواصل تركيا التي هي عضو في حلف الناتو، التقارب من روسيا والصين، بينما تغفل بهذا الشكل أو ذاك محاولات دفع الهند للانضمام إلى سياسة الاحتواء الأمريكية ضد

على الصين بشأن النزاع على بحر الصين الجنوبي، لذلك قررت الحضور العسكري بالقرب من البر الرئيس لليابان في جزر الكوريل، التي تعرف باسم طوق النار بسبب طبيعتها البركانية. وأدى ذلك إلى زيادة دور روسيا في أمن المحيط الهادئ. وأصبح الحشد العسكري وتركيب أنظمة الصواريخ الساحلية أداة لتغيير اللعبة، وتخطط روسيا لإنشاء أسطولها في المحيط الهادئ بالاعتماد على هذه الجزر. وبالتوازي مع الأدوات الدبلوماسية التي استخدمتها موسكو، جرى تعزيز الميل الياباني إلى إظهار المرونة الكافية لحل مشكلة جزر الكوريل دبلوماسياً ومن خلال الحوار.

خلقت روسيا والصين ببساطة فرصاً جديدة للعالم من خلال السعي سوية لتحقيق مشاريع «أوراسيا الكبرى» و«تحديث طريق الحرير القديم». حيث إنهما تساهمان بفعالية في بناء مستقبل العالم الجديد من خلال توسيع وتعزيز المؤسسات العالمية البديلة متعددة الأقطاب، مثل: بريكس ومنظمة شانغهاي للتعاون والبنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية، كبديل لتكامل جهازيتهما في حال فشل إحداث تغييرات داخلية في مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي.

وفي الواقع، فإن إستراتيجية الحرب العالمية الهجينة الأمريكية ضد طريق الحرير الصيني، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي الروسي، جعلت روسيا والصين تقتربان من إنشاء نظام أمني بديل يقاوم عقلية الحرب الباردة التي تقودها الولايات المتحدة والناتو. ووعدت كل من موسكو وبكين في أكثر من مرة، بتأمين التغطية لبعضهما البعض من البحر الأسود إلى بحر الصين الجنوبي من خلال وضع آليات أمنية مشتركة.

آليات لضمان الأمن العالمي

يشير التعاون الصيني الروسي في مجال الدفاع، إلى أن كلا البلدين بصدد صياغة آليات للأمن العالمي. ووضعت الصين بدعم من روسيا خطاً أحمر أمام إقامة الولايات المتحدة واليابان مشروعاً شبيهاً للناتو في آسيا.

في هذا السياق، لا تستخدم روسيا نفوذها في آسيا فقط لحل النزاعات الإقليمية بين الصين والدول الآسيوية، ولكن اتخذت أيضاً تدابير وقائية لصالح الصين. فعلى سبيل المثال: عندما أظهرت روسيا مخاوفها بشأن تركيب الولايات المتحدة لمنظومة دفاع جوي صاروخي على أرض كوريا الجنوبية، كانت الصين قد أعلنت مسبقاً: أن هذا التصرف معاد لها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قالت: إن هناك حاجة لنظام أمريكي لمواجهة أي هجوم صاروخي من كوريا الشمالية، فإن روسيا والصين اعتبرت هذه الخطوة تشكل تهديداً مفتوحاً لأمن منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وعلى الصعيد الأمني، تُشكل منظمة شانغهاي للتعاون عامل حماية لمشروع طريق الحرير ومشروع أوراسيا الكبرى. حيث إن أحد الأغراض الرئيسية لمنظمة شانغهاي كان بمثابة القوة المقابلة للناتو القادرة على تشكيل آلية متعددة الأطراف لصد النزاعات التي تقودها الولايات المتحدة في المناطق المتاخمة لروسيا والصين.

كل ما سبق يؤكد: أن التعويل الغربي إعلامياً وسياسياً على إيجاد سياسات قادرة على خلق شرح سياسي بين الصين وروسيا مضطرة إلى الاصطدام بجدار متين من التعاون المبني مسبقاً بين الدولتين، وهو ما يبدو شديد الصعوبة في ظل تراجع فعالية وقدرات الأدوات الأمريكية.

التعويل الغربي إعلامياً وسياسياً على إيجاد سياسات قادرة على خلق شرح سياسي بين الصين وروسيا مضطرة إلى الاصطدام بجدار متين من التعاون المبني مسبقاً بين الدولتين

واشنطن تعترف بـ 2254

بعد كل العويل الأمريكي وتصعيده في الملف السوري على طول الخط وتحديداً في السنة الماضية، وصلت التطورات إلى لحظة الانعطاف، التي تجبر واشنطن على تقديم التنازلات حلاً للأزمة، وكان إعلانها في لقاء بومبيو- بوتين الشهر الماضي، حيث بدأت تظهر أولى ملامح نتائجها.

■ ملاذ سعد

حاول الأمريكيون انطلاقاً من مصالحهم باستدامة الاشتباك في المنطقة وتحويلها إلى بؤرة حرب مستمرة على التصعيد والتعقيد في تفاصيلها على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في تكاملها، إلا أن اللحظة التاريخية في تعمق الأزمة الرأسمالية والأزمة الأمريكية خصوصاً والتغيرات في موازين القوى الدولية، مع ما أنتجته من عزل وتراجع للولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك، حال دون تنفيذ واشنطن لمشروع فوضاها في سورية بالزخم الذي تريده، تحت ضغط موازين القوى الجديدة: وليس انتهاءً بتصريحات وزير خارجيتها بتنفيذ القرار الدولي 2254 كاملاً.

التصعيد الأمريكي وصل ذروته

بدأت إشارات تلك التراجعات منذ إعلان الانسحاب ذاك، وتحول إلى شكل رسمي وعملي في لقاء بومبيو- بوتين، حيث كان الملف السوري أحد مفاصل اللقاء، ليجري اعتراف أمريكي على لسان بومبيو نفسه بضرورة تنفيذ القرار الدولي 2254 كاملاً مع ما يحمله من ضمانة لوحدة واستقلالية سورية وأراضيها، إن هذه المستجدات في

التصريحات الأمريكية وسلوكها لم تأت إلا لكونها اضطراراً أمريكياً، وبعد فشل محاولاتهم بخرق وضرب العلاقة الروسية- التركية لما تشكله من توافقٍ ينهي مسألة إدلب كآخر ملفٍ يعيق التسوية السياسية السورية.

المستجدات في السلوك

من المخرجات التي بدأت بالظهور عن لقاء بومبيو- بوتين كان تصريح جيمس جيفري، الممثل الأمريكي الخاص لشؤون سورية، في مؤتمر صحفي بعد اجتماع مغلق لمجلس الأمن الدولي في 30 من الشهر الماضي، بوجود محادثات روسية- أمريكية حول مسار للمضي قدماً نحو حل الأزمة السورية «ما قد ينهي عزلة سورية الدولية». مضيفاً في وقت لاحق: أن هذا الأمر «سينتطلب اتخاذ قرارات صعبة». وفي اليوم التالي 5/31 صرح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو خلال مؤتمر صحفي في برلين: أن بلاده تعمل «لإيجاد حل سياسي للنزاع في سورية... على أن يكون قرار مجلس الأمن رقم 2254 هو المرجع».

معنى التصريحات؟

لا تحتاج هذه الكلمات القليلة الصادرة عن وزير الخارجية الأمريكي ومبعوثها للشؤون

السورية للتوضيح، إنه اعتراف مباشر جديد من واشنطن بعدم وجود «حل عسكري» كما كانت تُحرض فيه على طول الخط لتأجيج الصراع، وبأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على دمشق سيتم رفعها بالتوازي مع ذلك لتُنهي «عزلتها» إذا ما أرادت واشنطن المشاركة في التسوية السياسية على الصعيد الدولي، وهي واحدة من التنازلات التي عبّر عنها بوصفها «قرارات صعبة». وأخيراً، يكون تصريحهم بتصنيف القرار الدولي 2254 «مرجعاً» هو بحد ذاته تنازل عن العنجهية الأمريكية السابقة بالتغاضي عن القرار ومحاولات غض النظر عنه وعرقلة.

التنازلات المطلوبة «قرارات صعبة»

إذا ما أردنا تلخيص التنازلات المطلوبة والمفروضة شرطاً على الولايات المتحدة الأمريكية لتقليل خسائرها في المنطقة، وتنفيذاً للحل السياسي فهي: خروج قواتها كاملةً من الأراضي السورية، ورفع العقوبات الاقتصادية، والانخراط بالتسوية السياسية، وتنفيذ القرار 2254. وهي التنازلات التي بدأت بإيجاد تعابيرها على ألسنتهم مؤخراً حيث إن أكبرها هو: الاعتراف بـ 2254 والعمل به.

المنطقة الآمنة.. لا أمان مع واشنطن

لقد كشفت سنوات الأزمة السورية عن حقائق كثيرة، منها: عقم خيارات التمييز القومي وإنكار الوجود التي سادت خلال عقود، وراكت حالات احتقان مزمنة، مما وضع على جدول أعمال القوى الوطنية الجادة في سورية، ضرورة بحث المسألة الكردية في سورية، ووضع مقاربات عملية لها، وفي هذا السياق، فإن الخلاف أو الاتفاق مع القوى القومية الكردية لا يلغي حقيقة وجود مسألة كردية بحاجة إلى حل وطني ديمقراطي في إطار عملية التغيير الوطني الديمقراطي المنشودة، ومن الخطأ النذرع بموقف هذه الجهة الكردية أو تلك للعودة إلى ما قبل 2011، فيما يخص المسألة الكردية.

الأصل في حل الأزمة السورية بشكل جاد ومسؤول، ومنها الوضع في الشمال السوري، هو «إسكات السلاح والذهاب إلى الحل السياسي»، على أساس القرار 2254، والافلات من الضغوطات الأمريكية التي لا تروم سوى إدامة الاشتباك، ومن هنا فإن معيار أي موقف اليوم من المسألة الوطنية السورية، بأبعادها المختلفة، هو الموقف من هذه المسألة سواء كان من طرف النظام، أو قوات سورية الديمقراطية، أو أية قوة إقليمية أو دولية، ومن واجب جميع الوطنيين السوريين البحث عن حلول خارج معادلة السلاح، بما يؤمن الحفاظ على وحدة واستقلال البلاد، وسيادة الشعب السوري على قراره بعيداً عن جميع أشكال التدخل الأجنبي.

الأمر الواقع، والإبقاء على ما هو قائم، الذي يعني في نهاية المطاف عملياً تقسيم سورية، أو السعي إلى زرع فتيل صراع قومي من خلال تحريك الحسابات القومية في الرقة ودير الزور وريف حلب، أو من خلال الخدمات التي تقدمها تركيا جراء سلوكها الاستعماري في عفرين، ومحاولات التغيير الديمغرافي، حيث يشكل السلوك التركي فرصة ذهبية لواشنطن للعبت بالوضع هناك. إن ما تقوم به تركيا في عفرين في منع المواطنين من العودة إلى قراهم وبلداتهم، إلى فرض المناهج والرموز الرسمية التركية، والممانعة في تمثيل قوات سورية الديمقراطية في هياكل الحل السياسي «اجتماعات جنيف- اللجنة الدستورية» أعطت نموذجاً سيئاً بالنسبة لدورها في اتفاقات أستانا، وخلقت وتخلق الكثير من التشكيك والتشويش على دور أستانا في الأزمة السورية. دون إغفال أن المحرض المتسبب لهذا السلوك هو العدو الأمريكي في المنطقة الشمالية.

قوات سورية الديمقراطية التي تتعاطى مع الموقف على أساس رد الفعل تجاه السلوك التركي، في عفرين والشمال السوري عموماً، هي الأخرى تدور في الحلقة المفرغة ذاتها، «مدفوعة من الولايات المتحدة لإدامة الاشتباك في المنطقة» وتحاول الإبقاء على سياسة «الاستفادة من الكل» في وقت تذهب فيه الأمور باتجاه نقطة الصفر وحسم الخيارات، مما يعني إما الاصطفاف مع محور الحل السياسي، أو مازق جديدة تكرر مأساة عفرين، وتعتقد المشهد أكثر مما هو معقد أصلاً.



يطرح الوضع في الشمال السوري ومواقف القوى المختلفة وبالحاح على بساط البحث جملة أسئلة، من قبيل: إلى أين ستؤول الأوضاع في هذه المنطقة من البلاد؟ وما هو مستقبل الوجود الأجنبي؟ ومواقف القوى الإقليمية والدولية؟ وما مصير المسألة الكردية في سورية؟ وما المطلوب من القوى الوطنية السورية؟

■ حسان ثابت

لا يمكن قراءة السلوك الأمريكي في مناطق الشمال الشرقي، خارج إطار سلوك واشنطن في عموم الأزمة السورية على مدى ثماني سنوات من عمر هذه الأزمة، حيث عملت واشنطن على استدراج كل الأطراف إلى ملعب العنف واستنزاف الكل، وابتزاز الجميع ضمن إستراتيجية ضرب الكل بالكل واستدامة الاشتباك البيني في سورية، لتتسنى لها إمكانية التحكم بخيوط اللعبة كاملة. وإذا كانت إستراتيجية واشنطن وحلفها قد تلقت ضربات قاصمة على إثر تراجع وزن

العمل المسلح في مناطق واسعة من البلاد، فإنها تحاول الإبقاء على لعبة «اللاحل» في شمال البلاد، آخر أهم التصريحات الرسمية الأمريكية حول الوضع في هذه المنطقة، هي: مطالعة جيمس جيفري أمام مجلس النواب، حيث حاول المبعوث الأمريكي مسك العصا من الوسط ضمن حالة التجاذب القائمة بين قوات سورية الديمقراطية، وتركيا، وتحديث عن «منطقة آمنة» حاول إرسال إشارات «تطمين» للطرفين جوهرها الفعلي: الإبقاء على الوضع الحالي، من خلال احتواء الطرفين، أي الوضع الذي يفتح الباب على احتمالات شتى، تبدأ من محاولات فرض

«كلام حق»... ولكن!



ظهرت في الآونة الأخيرة أحاديث متعددة حول دخول قسد إلى مسار جنيف لحل الأزمة السورية من بوابة هيئة التفاوض، ومن ذلك مقالة نشرت مؤخراً في الشرق الأوسط السعودية.

جنيف نقيضاً لأستانا!

إن جنيف الذي يقول البعض إنهم يرغبون بالالتحاق به، هو نمط محدد من جنيف؛ النمط القائم على الانقراض المفترضة «بل والمشتهاة» لأستانا. إن تصوير الأمور على أن هنالك تناقضاً بين مساري أستانا وجنيف، هو ديدن الأمريكي وأتباعه و«حلفائه»، والكلمتان الأخيرتان لهما المعنى نفسه؛ على الأقل من وجهة نظر الأمريكي. وهذا الأمر عبر عنه جيفري وضوحاً أواخر العام الماضي عندما «بقّ البحصّة» وطالب بإنهاء مسار أستانا، قبل أن يتلقى صفة إعلان ترامب عن الانسحاب، التي أسكتته أشهراً متتالية، ولم يكن وحده من المته تلك الصفة!

الموقف السلبي من مسار أستانا، ينسحب بطبيعة الحال على الموقف من سوتشي ونتائج، والذي جرى قبوله اضطرارياً ضمن المراحل نفسها التي مر بها الائتلاف «التركي الخالص» حسب تقييم البعض الذي رفض بداية، بل وحارب من تحت الطاولة، ثم أرغم في النهاية على القبول، وبات «راغباً» وحتى «مطالباً» بالمشاركة في المسار الدستوري، والرغبة والمطالبة بين أقواس، لأنهما مؤقتتان تتغيران وفق الظروف؛ ولعل الأفضل أن نقول: إنهما تتحيزتان الظرف المناسب للعودة إلى موقف الرفض والإعاقة لتخريب وقتل أي أمل في الحل؛ وهذا ما بدأت علاماته تظهر خلال الأسبوع الأخير بالتوازي مع ما يجري في إدلب، حيث لم تعد هنالك عملية سياسية من وجهة نظر البعض، ولم يعد للجنة الدستورية «التي باتت على الأبواب» أية قيمة... والخ.

إن مسار أستانا، وهو المسار الوحيد الذي

إن تمثيل جميع أطراف المعارضة السورية ضمن مسار جنيف هو حق طالما نادت به منصة موسكو، بل وأكدت بشكل خاص على ضرورة تمثيل الاتحاد الديمقراطي، حتى في ذلك الوقت الذي لم يبد فيه أن الاتحاد نفسه مهتم بهذا التمثيل! ولكن أياً يكن من أمر فإن تمثيله، وتمثيل القوى العديدة الموجودة في الجزيرة السورية هو أمر ضروري ولا بد منه، ولا يعترض عليه ويقف في وجهه إلا رافضو الحل السياسي.

رغم ذلك، فإن «كلام الحق» الذي يثار حالياً حول المسألة، جاء في سياقات تجعل ما يراد منه باطلاً بنبأ يظهر في النقاط التالية:

الفيثو...

إن الإصرار على إلقاء مسؤولية تغييب قسم من القوى السياسية المعارضة عن جنيف على عاتق تركيا وحدها - وهي لا شك مساهم فعال في ذلك - يهدف إلى إعفاء المسؤول الأساسي عن الفيثو؛ واشنطن. ويأتي هذا الإصرار منسجماً مع مجمل المواقف المنبثقة للغربي والأمريكي والموجودة لدى أكثر من طرف سوري...

الأشد سوءاً من ذلك، هو: أن الأمريكي هنا لا يجري إعفاؤه من تغييب قسم من الكرد السوريين عن جنيف فحسب، بل ويجري إعفاؤه ضمناً من محاولات التلاعب بهم ومحاولات استخدامهم كأوراق لمنع الحل السياسي، وصولاً إلى المتاجرة بالتضحيات الكبرى التي قدموها ضمن بورصة الوعود الأمريكية الكاذبة، التي لم يعد مفهوماً تصديقها إلا من أحمق أو عميل.

خاضعاً للأمريكي والأوروبي، بات اليوم مهدداً، وبالضبط فإن مواقع ألام الأمريكي، باتت مهددة بشدة.

بالتوازي مع ذلك، فإن قوة وفعالية مسار أستانا، ودرجة تأثيره الكبيرة على مجمل الملف السوري، باتت تخفق الفاشية وطموحاتها في استمرار النزيف باستخدام المتشدد من الأطراف المختلفة.

ضمن هذه الخارطة، وتحت الخطر الكبير الذي يتهدد السيطرة الأمريكية - الغربية على الأطر المعارضة، بات من الضروري من وجهة نظر البعض «عبر دعوات أمريكية وخليجية» أن يعاد خلط أوراق تمثيل المعارضة وشكله وتناسباته، وبالسرعة القصوى، لكي يجد أتباع الأمريكي

ضمن التشكيلات الحالية من يسندهم وينجيهم من العزل الذي بات يلوح في الأفق، ولكي يتحول التوسيع الضروري والمحق والمطلوب في طريقة وشكل تمثيل المعارضة إلى أداة لا لتعزيز الحل السياسي، بل على العكس من ذلك لأداة لتخريبه وتأخيرته لتمديد الاستنزاف لأطول مدى، حتى يصبح من الممكن أن يتحقق الطلب الأمريكي المتمثل بـ «تغيير السلوك» فقط لا غير؛ أي: بتكريس التبعية الاقتصادية، وبتكريس الفوضى طويلة الأمد، ومنع انتقال سورية، ومعها المنطقة بأسرها، نحو استقرار حقيقي مبني على الاستقلال الكامل ضمن منظومة علاقة دولية جديدة تكفل حق الشعب السوري في تقرير مصيره...

ما يمكن التنبؤ عليه بشكل جدي، إضافة إلى وضوح اتجاه سير التوازن الدولي، هو: أن هذا التوازن نفسه، والضعف المزمن الذي يعانيه الأمريكي ضمنه، انتقل إلى صفوف عملائه وأجرائه في الأطراف المختلفة؛ فبالرغم من أن هؤلاء العملاء يشغلون مواقع متقدمة، إلا أنهم باتوا معلقين في الهواء، وباتت عملية عزلهم أقرب مثلاً من أي وقت مضى...

حققت نتائج على الأرض حتى الآن، كان ولا يزال داعماً أساسياً وأداة أساسية لمسار جنيف، بما يعنيه من تطبيق شامل للقرار 2254، وليس جنيف بوصفه مكاناً للعبث وتأجيل الحل وتعميق الكارثة كما يريد له الأمريكيون أن يكون، وأولئك الذين لا يخفون معارضتهم لأستانا، أو أنهم يتعاملون معها على مضض ظاهر بوصفها أمراً واقعاً، هم أنفسهم، وأياً تكن الجهة التي ينتمون إليها شكلياً، هم في نهاية المطاف معادون لـ 2254، وإن تعددت أسبابهم ومصالحهم، أو تقاطعت، أو حتى تطابقت، في كثير من الأحيان!

التوقيت والغايات

بما أن الانطلاق من النوايا الحسنة عند من أثبتت نظرياتهم المختلفة، السياسية منها و«الرياضية»، وقوفهم ضد مصالح أهلهم، هو طريق مضمون نحو جهنم، فإن فهم النوايا الحقيقية ضرورة لا بد منها.

ليس خافياً حجم التخطيط الأمريكي خلال الأشهر الأخيرة ضمن ملفات عالمية مختلفة، وضمن الملف السوري خاصة، وتحديد بعد زيارة بومبيو إلى سوتشي ولقائه بلافروف ثم بوتين وإعلانه عن الوصول إلى تفاهات مثمرة فيما يخص سورية.

ليس خافياً أيضاً، الانقسام الأمريكي العميق بين من يقر بواقع الهزيمة الأمريكية والغربية في سورية، ويسعى للخروج بأقل الخسائر الممكنة، وبين الجزء الفاشي الذي يحاول إعادة رسم الخطط ضمن المسار السياسي الذي فرضه التيار الأول عبر التفاهات الأخيرة مع الروس.

بكلام أكثر وضوحاً: إن شكل التمثيل المعارض اليوم، والذي لطالما كان بقسم أساسي منه «ونقصد بأساسي بمعنى التمثيل ضمن البنى المعارضة وليس الأساسي بمعنى التمثيل الشعبي، لأنه بالكاد يملك أي تمثيل»،

السيطرة الأمريكية الغربية على الأطر المعارضة مهددة وذلك يراد إعادة خلط أوراق تمثيل المعارضة بالسرعة القصوى عبر دعوات أمريكية وخليجية

هل تجاوزات الجمعيات



أخيراً، لاحظت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل «قيام العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بعرض صور لأنشطتها وأعمالها على مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث يظهر المستفيدون ضمن تلك الصور، ما يحمل صيغة إعلانية استعطفية لتلك الجمعيات على حساب المستفيدين».

■ عاصي اسماعيل

فقد صدر مؤخراً تعميم من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يقضي «بمنع تصوير عمليات توزيع المساعدات، وعدم إظهار وجوه أو ذكر أسماء أي من المستفيدين إعلامياً أو على مواقع التواصل الاجتماعي، أو اتخاذ أي إجراء أو تصرف يشكل انتهاكاً لخصوصية المستفيدين وكرامتهم».

في المقابل، يبدو من الهام بهذا الصدد: أن يسلط الضوء أيضاً على عمل بعض الجمعيات والمؤسسات التي تجاوزت حدود العمل الخيري والإغاثي بموجب القانون الناظم لعملها، وصولاً إلى عمق العمل المجتمعي، الخدمي والاقتصادي، الواسع والعميق من بوابة ما يسمى «المساعدات التنموية»، على المستوى التعليمي والصحي والمهني والخدمي، بل والتمويلي لبعض الأنشطة الاقتصادية الخدمية والاستثمارية أيضاً، وصولاً إلى الحلول مكان الدولة في بعض مهامها تحت مسمى المساعدة والعمل الخيري، وكل ذلك كان بذريعة الحرب والأزمة والضرورات التي فرضتها تداعياتها السلبية على الوضع الاقتصادي المعيشي، والتراجع المطرد للدولة عن بعض مهامها بسبب السياسات الليبرالية المتبعة ونتائجها الكارثية، وخاصة على مستوى الاستنزاف والتهب والفساد، على حساب الفقيرين واحتياجاتهم وضرورتهم.

أن تأتي متأخراً.. ومفارقة صارخة!
ما لاحظته الوزارة متأخراً، كان قد جرى

الحديث عنه والتنبيه إليه مراراً وتكراراً خلال السنوات الطويلة الماضية عبر وسائل الإعلام، وكما عبرت مواقع التواصل الاجتماعي، مع ربط هذه الأنشطة الترويجية ببعض الممارسات الاستغلالية، بحيث تبدو غطاءً وتغطية على أوجه الفساد بعمل بعض هذه الجمعيات والمؤسسات.

فقد وضح التعميم: «أن أية صورة ستظهر وجه المستفيدين أو تشير إلى هويتهم بشكل لا يراعي كرامتهم أو شعورهم، سيتم التعامل معها كخرق لأبسط مبادئ العمل الأهلي، وبالتالي، ستتحمل الجمعية أو المؤسسة كامل المسؤولية القانونية، وسيتم اتخاذ العقوبات اللازمة بحق المخالفة منها نتيجة عدم التزامها بمعايير وأدبيات العمل الخيري الإنساني».

وللمفارقة، فإن الصفحة الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على «فيسبوك» تضع أحياناً بعض الصور لبعض الفعاليات الخاصة بأنشطة بعض الجمعيات التي تقوم برعايتها، وكان آخرها صور لمأدبة إفطار الأطفال الأيتام وأهاليهم وذلك بتاريخ 2019/5/21، حيث ظهر في الصور الكثير من هؤلاء، مع ذكر اسم الجمعية وما تقدمه خلال شهر رمضان من وجبات، وكذلك تقوم بعض الجهات الرسمية الأخرى بوضع مثل هذه الصور أحياناً.

هدر الكرامة والاتجار بالكارثة

لا شك أن التعميم، وإن أتى متأخراً، يعتبر خطوة أولى باتجاه الحد من انتهاك خصوصية

وكرامة المواطنين المستفيدين من أنشطة وأعمال هذه الجمعيات، حيث تعددت بعض المنظمات والجمعيات والمبادرات الأهلية، والفردية أحياناً، خلال السنوات الطويلة الماضية، القيام بتصوير بعض أنشطتها وإظهار صور المستفيدين منها، للتدليل على عملها والترويج له عبر هذه الصور بغية استقطاب المتبرعين، مؤسسات ومنظمات محلية ودولية، وأفراد، داخلياً وخارجياً، بل أكثر من ذلك ربما، فقد بدا أحياناً أن هناك نية مبيتة لإظهار هدر كرامة السوريين للإتجار بهم وبمعيشتهم وكرامتهم داخلياً وخارجياً، علماً أن بعض التغطيات الإعلانية والإعلامية المصورة التي رافقت بعض الأنشطة كانت بغاية التغطية على أوجه الفساد بعمل بعض هذه الجمعيات والمؤسسات.

ولعل الأهم من كل ذلك هو: ما تعمل عليه الدعاية الترويجية لبعض هذه الجمعيات والمؤسسات والمنظمات على مستوى إظهار دورها كبديل عن الدولة بواجباتها ودورها في بعض المجالات، مستقطبة الجمهور إليها، مستغلة حاجاتهم المترافقة مع الغياب الحكومي، ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة بعيداً عن سلال المساعدات وغيرها، اعتباراً من موضوع ترحيل القمامة في بعض البلديات، مروراً بالبحث عن مولين لاستكمال بعض المنشآت الصحية، أو من أجل حفر الآبار والمشاريع الخدمية الأخرى، وصولاً إلى تمويل ترميم الأبنية والتعويض عن بعض الأضرار، وما بين كل ذلك من دورات تدريبية علمية ومهنية ورحلات ترفيهية، وغيرها الكثير من الأنشطة بالعمق المجتمعي، برغم أهمية وضرورة كل ذلك طبعاً.

وبهذا الصدد نتساءل: أليس من الضروري اتخاذ خطوات إضافية على هذا المستوى

بحيث يوضح حد للممارسات والأعمال التي تظهر من خلالها هذه الجمعيات والمنظمات وكأنها بديل عن الدولة بأجهزتها ومؤسساتها؟ أم أن تراجع الدولة عن مهامها لتحل محلها هذه الجمعيات والمنظمات لا يحمل ضمناً هدرًا للكرامة أيضاً؟!

النص القانوني القاصر بوزارة العصور

بالعودة إلى القانون الناظم لعمل الجمعيات، لابد من الإشارة إلى أنه لا يوجد ما ينص على عقوبة بما يخص الصور المتداولة وحملات الترويج، بل العقوبة المنصوص عليها تقتصر على حل الجمعية أو المؤسسة في حال خرجت عن مهامها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جمع التبرعات العينية والنقدية من المفترض أن يتم الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة أو المديرية المعنية قبل الشروع به، مع مسك السجلات الخاصة بذلك. فالجمعيات والمنظمات الناشطة في المجال الخيري والإغاثي وغيره، والتي تزايد عددها خلال السنوات الماضية، تعمل بموجب قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم 93/ لعام 1958، الذي ينص في بعض مواده على ما يلي:

لا تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية إلا إذا أشهر نظامها وفقاً لأحكام هذا القانون. لا يجوز للجمعية أن تتجاوز في نشاطها الغرض الذي أنشئت من أجله. لا يجوز لاية جمعية أن تنضم أو تتنسب أو تشترك في أية جمعية أو اتحاد أو هيئة أو ناد مقرر خارج الجمهورية العربية السورية قبل إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بذلك. كما لا يجوز لاية جمعية أن تتسلم أو تحصل على أموال أو مبالغ من شخص أو جمعية أو هيئة أو ناد خارج الجمهورية العربية السورية، أو

تقتصر على انتهاك الخصوصية؟

الكرامة الأعمق والأوسع

إذا كانت الضرورات الطارئة الطبيعية تفرض تعديل القانون أعلاه، باعتباره أصبح عائقاً أمام الدور الوظيفي الحقيقي للمنظم للعمل المجتمعي الأهلي الإنساني والخيري والإغاثي التكافلي، وحتى التنموي والخدمي والصحي وغيره من الجوانب الضرورية الأخرى ذات الجوهر الاجتماعي الاقتصادي التنموي الوطني، نظراً للضرورات العميقة التي أفرزتها سنوات الحرب والأزمة، فإن ذلك لا يعني في حال أن يتم فرض الخيارات السيئة بوقت الأزمات لتصل بنا في نهاية المطاف، لأن حل هذه المنظمات كبديل عن الدولة في بعض مهامها تماشياً مع السياسات الليبرالية المتبعة، مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما يمكن أن يساق على مستوى الخشية المشروعة من الأدوار المشبوهة لبعض المنظمات والجمعيات العاملة تحت مسمى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بعيداً عن أهدافها وغاياتها «الإيجابية» الحقيقية ذات المحتوى و«البعد الوطني» افتراضاً، ناهيك عن أوجه الفساد داخل بعضها، وحجم المبالغ المنهوبة بموجبها، وهناك بعض الشواهد الموثقة رسمياً على ذلك، خاصة في ظل وجود التمويل الخارجي أحياناً لبعض الأنشطة التي تقوم بها بعض هذه الجمعيات والمؤسسات، وأحياناً بالتعاون مع بعض الجهات الرسمية. ولعل الأمر يبدو أكثر أهمية إذا علمنا أن «إجمالي الجمعيات المرخصة 1582 جمعية»، وذلك بحسب تصريح مدير الرقابة الداخلية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل نهاية 2018 عبر إحدى الصحف المحلية، بينما كان هناك 1240 جمعية، وذلك في عام 2010 بحسب بعض وسائل الإعلام، أي بزيادة قدرها 143 جمعية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه جرى حل مجالس إدارة 22 جمعية في عام 2018، بحسب مدير الرقابة، الذي أكد أيضاً «أنه خلال العام الحالي لم يبلغ ترخيص لاية جمعية إلا أنه خلال الأعوام الأربعة السابقة حلت 33 جمعية لمخالفتها قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة».

قد تكون الحاجة الاجتماعية والتنموية تقتضي وجود أكثر من ذلك العدد من الجمعيات الأهلية للقيام بالمهام المجتمعية الكبيرة المطلوبة في ظل الواقع البائس والمتردي اقتصادياً ومعيشياً بالنسبة للبلدية الساحقة والمشحوة من الشعب، خاصة على مستوى الاختصاصات النوعية لبعضها «خيرية- تنموية- علمية- طبية- اجتماعية- بيئية- تراثية...»، ومع ذلك يبدو العدد الحالي كبيراً في ظل الانفتاح خارج الحدود والأطر الوظيفية لكل منها، والمخالفات المسجلة بحق بعضها بموجب القانون الحالي، وفي ظل التغاضي المسائر، رضوخاً وفساداً، لمصالح المستفيدين من السياسات المتبعة مع تبعات الحرب والأزمة وتداعياتها.

اجتماعياً واقتصادياً وخدميًا، بسبب ظروف الحرب والأزمة والفقر البطالة والتشرد والنزوح والدمار.. وغيرها من التداعيات التي لحقت بالسوريين، مع عدم تغييب احتمالات ما يمكن أن يتم استثماره على الجانب السياسي والأمني من بعض هذه الأنشطة، التي زاد انتشارها أفقياً وعمودياً في البلد خلال سنوات الحرب والأزمة.

فرض الأمر الواقع

واقع الحال، يقول: إن الجمعيات والمؤسسات والمنظمات العاملة في المجال الأهلي والخيري والإغاثي تجاوزت الكثير من المهام المنصوص عليها بموجب القانون أعلاه، حيث دخلت بعض الجمعيات والمؤسسات في المجال التنموي الخدمي والاقتصادي الواسع أيضاً، تحت عناوين المساعدة، وذلك وفقاً لبعض «الضرورات» التي فرضتها ظروف الحرب وتداعياتها، مع غض الطرف أحياناً عن أعمال هذه الجمعيات والمؤسسات على هذا المستوى بهذه الذريعة.

علماً أن بعض المجالات المطروقة من قبل بعض الجمعيات والمؤسسات سبق وأن تم الحديث عنها مطولاً في معرض ما سمي التعديلات على القانون الناظم لعمل الجمعيات، وتارة باسم قانون الجمعيات الجديد، وتارة باسم مشروع قانون منظمات المجتمع المدني.

وقد نُشرت في عام 2009 مسودة باسم «مشروع قانون الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني»، مبوب فيها 243 مادة بعدد من الصفحات حوالي 99 صفحة، وقد شرع النقاش حول مضمونها دون الوصول إلى إقرارها بالنتيجة، حيث وضعت عليها الكثير من الملاحظات في حينها، وخاصة على مستوى الخشية من الاستثمار السياسي لعمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تحت مسميات العمل الإنساني والخيري والتنموي، وتم عرضه لأكثر من مرة على الحكومة وتمت إعادته لتلافي بعض الملاحظات عليه.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن مشروع القانون وما رشح لاحقاً من حديث عن مشاريع شبيهة أخرى، لم يكن خارج توجه الانفتاح الليبرالي المعتمد حكومياً كسياسة وخطة عمل، تسعى لتحييد دور الدولة رويداً رويداً عن الكثير من المهام، فاسحة المجال أمام هذه المنظمات لتحل محلها في بعض المجالات، وترك البوابة مشرعة للاستثمارات الخاصة، المحلية والدولية، لتجهز على البقية الباقية من المجالات والقطاعات الأخرى الممسوكة من الدولة، بما فيها ذات الطابع السيادي.

ولعل ما جرى ويجري خلال سني الحرب والأزمة، هو نوع من فرض الأمر الواقع، حيث بدأت بعض الجمعيات والمؤسسات والمنظمات، ذات الطابع الخيري والإغاثي والإنساني والتنموي وغيرها من التسميات الأخرى، تقوم بمهام الدولة في بعض مفاصل عملها تحت مسميات التنمية والمساعدة المجتمعية وغيرها من العناوين الكثيرة.



للجمعية أو المؤسسة يجاوز الغرض الذي أنشئت من أجله أو أنفق أموالها فيما لا يحقق هذا الغرض أو دخل بأموالها في مضاربات مالية- كل من جمع تبرعات لحساب جمعية أو مؤسسة على خلاف أحكام هذا القانون، ويجوز الحكم بمصادرة ما جمع منها لحساب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتخصيصه في وجه البر.

وقد نص القرار رقم 1330/ لسنة 1958 الخاص باللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة المطبق بالقانون رقم 93/ لعام 1958 على ما يلي:

يعتبر جمعاً للمال من الجمهور كل تصد للجمهور للتبرع بأية وسيلة كانت ولا يجوز جمع المال من الجمهور إلا عن طريق الجمعيات والاتحادات المشهرة وبعد الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل..

يخضع جمع المال من الجمهور لرقابة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ولها في ذلك وضع النظم التي تكفل تنظيم وسائل جمع المال وإنفاقه ومطابقتها للأغراض التي منح الترخيص من أجلها والتفتيش على حساب التبرعات، وتحديد نسبة المصروفات الإدارية التي تنفق في جمع المال.

لا شك أن القانون أعلاه، أصبح قاصراً أمام الضرورات والاحتياجات المجتمعية والأهلية التي تنامت خلال أكثر من نصف قرن، وهو ما جرى الحديث عنه نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة قبل سني الحرب والأزمة، وفرضت تجاوزه خلالها، حيث اعتُبر هذا القصور بوابة العبور للانفتاح الواسع على عمل بعض الجمعيات والمؤسسات والمنظمات خارج حدوده نسبياً، مع فرض شكل جديد من عملها المنظم، المتغول

ولا أن ترسل شيئاً مما ذكر إلى أشخاص أو منظمات في الخارج إلا بإذن من الجهة الإدارية المختصة..

لا يجوز جمع تبرعات من الجمهور إلا عن طريق الجمعيات في الأحوال وبالأوضاع التي تتيقن اللائحة التنفيذية.

يجوز بقرار مسبب من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حل الجمعية في إحدى الحالات التالية: خروج الجمعية عن أهدافها المبينة في نظامها- ممارسة الجمعية نشاطاً طائفيًا أو عرصياً أو سياسياً يمس بسلامة الدولة- ممارسة الجمعية نشاطاً يمس الأخلاق والآداب العامة- عجز الجمعية عن تحقيق أغراضها والوفاء بتعهداتها أو تخصيص أموالها لأغراض غير التي أنشئت من أجلها..

تعد جمعية خيرية كل جمعية تتكون لتحقيق غرض أو أكثر من أغراض البر أو الرعاية الاجتماعية قصر نفعها على أعضائها أو لم يقصر عليهم، وإذا باشرت جمعية غير خيرية غرضاً من أغراض البر أو الرعاية عن طريق هيئات داخلية فيها خضعت هذه الهيئات لأحكام الجمعيات الخيرية.

على مجلس إدارة الجمعية الخيرية أن يضع تقريراً سنوياً عن أعماله ونشاطه، وأن يوافي الجهة الإدارية المختصة بميزانية المؤيدة وحسابها الختامي مع المستندات المؤيدة لها متى طلب تقديمها وعليه أيضاً تقديم أية معلومات أو بيانات أخرى تطلبها الجهة المذكورة.

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر، وبغرامة لا تزيد عن ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين: كل من باشر نشاطاً للجمعية أو المؤسسة قبل شهرها طبقاً لأحكام هذا القانون- كل من باشر نشاطاً

لعل الأهم ما

تعمل عليه

الدعاية الترويجية

لبعض الجمعيات

والمنظمات على

مستوى إظهار

دورها كبديل عن

الدولة بواجباتها

ودورها في بعض

المجالات مستقطبة

الجمهور

خلاصة القول: إذا استفاقت وزارة الشؤون الاجتماعية بعد ثماني سنوات على بعض أوجه الخلل والاستغلال في عمل بعض الجمعيات على حساب كرامة المواطن، فهل ستستفيق الحكومة على الطامة الكبرى التي ترمي بنا وبالوطن إليها عبر سياساتها الليبرالية المتبعة، التي تسحق المجال لكل من هب ودب للقيام بالمهام المناطة بها وبالدولة دستوراً وقانوناً، بحيث تبدو أهمية ضرورة الحفاظ على الكرامة على هذا المستوى أعمق وأوسع؟

أم أن نهجها وسياساتها المحابية لأصحاب المصالح والثروات، داخلاً وخارجاً، بما في ذلك بعض الجمعيات والمنظمات ومن خلفها، أهم من هذه الكرامة؟.

هل ستحل مشكلة المخطط التنظيمي لجرمانا؟



عانت مدينة جرمانا كما غيرها من المشاكل المرتبطة بالمخططات التنظيمية الخاصة بها، كما توسعت المخالفات فيها، وانتشرت بشكل كبير خلال السنوات الطويلة الماضية، وخاصة خلال سني الحرب والأزمة على إثر استقطابها للكثير من المهجرين والنازحين إليها، والطلب المتزايد على السكن بالمقابل.

■ مراسل قاسيون

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن المشاكل المتعلقة بالمخططات التنظيمية ليست جديدة، كما أنها ليست محصورة برقعة جغرافية واحدة، أو بمدينة دون سواها، فهي عامة وقديمة، وقد تراكت عليها الكثير من المشاكل والتداعيات خلال السنوات الطويلة الماضية، ليس أقلها انتشار المخالفات وتوسعها بحكم الاضطرار.

مخطط تنظيمي لكامل المدينة

آخر ما حرر بشأن المخطط التنظيمي لمدينة جرمانا، هو ما كشف عنه رئيس بلديتها عبر موقع «الاقتصادي» بتاريخ 2019/5/31 حول: «عمل مهندسي البلدية حالياً على عملية رفع طوبوغرافي لتوسيع مخطط جرمانا التنظيمي حتى يشمل كافة أحياء المدينة دون استثناء، وعند الانتهاء من الرفع سيتم تسليمه إلى الشركة العامة للدراسات الهندسية، لدراسته ووضع مخطط شامل للمدينة ككل، موضحاً: أن المخطط التنظيمي القديم لجرمانا والذي انتهى عام 2017 كان يشمل مساحة 344 هكتاراً، فيما يعمل المهندسون حالياً على الرفع الطبوغرافي «الرسم والتمثيل البياني لتدرجات وارتفاعات سطح الأرض في منطقة ما» لمساحة 329 هكتاراً جديدة، ثم يتم إسقاط الرفع الطبوغرافي على المخطط القديم أي: إضافة المساحات الجديدة له، ليشمل التنظيم كافة الأحياء عدا حرم طريق مطار دمشق الدولي».

الجديد في التصريح أعلاه، ربما هو: أن عملية الرفع الطبوغرافي المزمعة ستشمل كافة أحياء المدينة دون استثناء، وذلك لتوسيع المخطط التنظيمي بحيث يشمل المدينة ككل.

ضرورة لم تغب عنها فرص التكسب
إن فكرة توسيع المخطط التنظيمي لمدينة جرمانا ليست جديدة، حيث تم طرحها لأكثر

من مرة خلال السنوات البعيدة والقريبة الماضية، بالتوازي مع المشاكل التي ترتبت على المخطط القديم، خاصة وأن موضوع توسيع المخطط التنظيمي يعتبر ضرورة وليس نوعاً من الترف، والنتيجة النهائية: أن التوسع في البناء بنتيجة الحاجة والإضرار بالسكن جرى خارج المخططات وتم اعتباره مخالفاً، طبعاً مع عدم تغييب فرص الاستغلال والتربح جراء ذلك طيلة هذه السنوات، والتي تم حصادها من قبل بعض سماسرة العقارات والفاستدين، في حين تم تسجيل الكثير من الاعتراضات على المخطط القديم من قبل بعض مالكي الأراضي في المدينة، باعتبار أن البعض منهم استفادوا ودخلت أراضيهم في المخطط بينما البعض الآخر لم يستفيدوا، ليس بسبب عدم تشميل أراضيهم في المخطط فقط، بل إن بعض هذه الأراضي تم تشميلها لكن بعض أجزائها كانت مثلاً ضمن حيز الحرم لبعض خطوط التوتر العالي للكهرباء، الأمر الذي تمت معالجته، لكن إشارة الحجز المترتب على حرم هذه الخطوط لم تتم إزالته، ومثل ذلك أمثلة أخرى، لم تغب عنها بعض أوجه الفساد بحسب بعض الأهالي.

ارتفاع جديد على الأسعار
مع كل حديث عن مخطط تنظيمي جديد، تستعر أسعار الأراضي والبيوت، ملكاً أو إيجاراً، في المدينة، كما تتزايد معها الأحاديث عن المدة التي ستستغرقها هذه المخططات للإنجاز النهائي كي توضع بالتنفيذ، باعتبار أن المدد الزمنية كانت وما زالت مفتوحة على هذا المستوى، كما على غيره من القضايا الخدمية الأخرى المطلوب إنجازها، طبعاً

مع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف على فرص التكسب والتربح التي يتم استغلالها مباشرة من قبل التجار والسماسرة والفاستدين. وما يخشاه الأهالي مع الحديث الرسمي الأخير حول تشميل كامل المدينة بالمخطط الجديد، أن تطول مدة الإنجاز، مع ما يرافقها من تسريبات وتداخلات وتعديلات عليه قبل الإعلان النهائي عنه، بالشكل الذي يستفيد منه البعض على حساب الآخرين، كما جرت عليه العادة مع المخططات التنظيمية، وما آلت إليه حال المدينة على مستوى المخالفات المتزايدة بحكم الضرورة والاضطرار، في مقابل الفرص الضائعة على البعض، والفرص الاستغلالية من قبل البعض الآخر.

مطالب مشروعة

المطالب الملحة بالنسبة للأهالي الآن، وخاصة لملكي الأراضي منهم، بالنسبة للمخطط التنظيمي المزمع، هي: الإسراع بوضع المخطط التنظيمي الشامل للمدينة ككل مع توسعها، بحسب التصريح أعلاه، ودون استثناء لأية رقعة أو حي منها. اعتماد وإقرار هذا المخطط بشكل سري كما هو مقترح، بعيداً عن أوجه المحاباة والفساد لمصلحة البعض.

منح الفرصة القانونية للاعتراض عليه بعد الإعلان عنه، على أن تدرس هذه الاعتراضات أيضاً بعيداً عن صراع المصالح، وما يشوبها من محاباة وفساد. معالجة أوضاع الأبنية المشادة كمخالفات وتنظيمها، بما يضمن مصلحة القاطنين بها، فلا ذنب لهم كونها مخالفة باعتبارهم تملكوها مضطرين تحت ضغط الحاجة للسكن، في مقابل استفادة التجار والسماسرة والفاستدين من أرباحها حين إشادتها. العمل الجدي على قمع التوسع في المخالفات، الآن ومستقبلاً، وخاصة في الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة وتوسعها، ليس من أجل الحفاظ على ما تنهجه هذه الأراضي من خيرات وإنتاج زراعي وحيواني فقط، بل كون هذه الأراضي الزراعية المحدودة هي الرقعة الوحيدة المتبقية كمنقذ طبيعي حول

المدينة في ظل كثافة الملوثات وتزايدها.

دور الدولة المقتصر

الحديث عن المخطط التنظيمي الجديد المزمع لمدينة جرمانا، يفتح القريحة على مشاكل المخططات التنظيمية في غيرها من المدن، وعن مشاكل السكن والإسكان المزمدة في ظل عدم التصدي لها رسمياً بالشكل المطلوب طيلة عقود، والتي كانت السبب الرئيس لزيادة انتشار مناطق المخالفات والعشوائيات داخل المدن وفي محيطها، الأمر الذي تزايد خلال سني الحرب والأزمة بسبب أعداد النازحين والمهجرين الكبير، وبسبب معدلات الدمار المرتفعة في الكثير من المدن والبيوت، والطلب المتزايد على السكن في المناطق الآمنة، في مقابل فرص الجشع والاستغلال التي تزايدت على حساب هؤلاء، كما على حساب المزيد من التوسع بالمخالفات والعشوائيات، علماً أن غالبيتها كانت على حساب الأراضي الزراعية، مع ما تعنيه على المستوى الاقتصادي والبيئي. وهنا لا بد من القول: إن دور الدولة لا يجب أن يقتصر على وضع وتوسيع المخططات التنظيمية، وقمع المخالفات والتعديلات عليها فقط، رغم أهمية هذا الإجراء طبعاً، بل يجب أن يترافق ذلك مع خطط إسكان آنية مستعجلة، ومستقبلية، بحسب ما تقرضه الضرورات وفقاً لنسب التزايد السكاني، على أن يكون ذلك بما يتوافق مع الإمكانيات الحقيقية لعموم المواطنين الفقراء، ويؤمن حقهم بالسكن الصحي والملائم، وليس بحسب إمكانيات أصحاب الثروات، كما جرى ويجري منذ عقود وحتى الآن.

فالمؤشرات على هذا المستوى حتى الآن، تقول: إن ما يتم وضعه من مخططات وبرامج، وما وضع منها بالتنفيذ، أصبح حكراً على الأغنياء وأصحاب الثروات والمترفين، مثل: مشاريع «ماروتا سيتي» و«باسيليا سيتي» في دمشق، وأشباهها مما قد تفرخه حملات «التطوير العقاري» التي تطغى عليها مصالح الكبار على حساب مصالح البقية الباقية من الشعب، طبعاً مع النتيجة المتوقعة في النهاية جراء كل ذلك: أن المخالفات والعشوائيات ستستمر وتتوسع.

مع كل حديث عن مخطط تنظيمي جديد تستعر أسعار الأراضي والبيوت
في المدينة كما تتزايد معها الأحاديث عن المدة التي ستستغرقها هذه المخططات للإنجاز النهائي

يكثُر الحديث عن ضرورة شفافية الحكومة معنا... أن تكون صادقة ومنفتحة في الاتجاه العام للسياسات الاقتصادية، وبدأت على إثرها موجة من إجراءات وبرامج وندوات المصارحة تغزو الشاشات والصحف الرسمية وشبه الرسمية، وعلينا أن نتوقع أفعالاً بعد الأقوال. فصراحة الوضع المالي الحكومي سيئ، ولم يعد ممكناً «الصرف ببلاش».

ما الذي غطى الإنفاق العام؟! حول الائتماني الإيراني والحوالات..



■ عشتار محمود

بصراحة أيضاً: إن البلد التي تراجع ناتجها بنسبة تفوق الـ 60%، وتراجعت القيمة الفعلية لإيراداتها العامة بنسبة 70% تقريباً. كانت «تمشي مالياً» في المرحلة السابقة بأدوات محددة، أهمها: الائتماني الإيراني، بالإضافة إلى الحوالات التي تؤمن القطع الأجنبي، ليعطي عملية إصدار النقد السوري التي تزيد كتلة الليرة عبر الطباعة والإستدانة من المصرف المركزي... والتي يُقدر بأنها توقفت أو تراجعت لحد بعيد بعد عام 2016، مع استقرار نسبي في الليرة.

الائتماني الإيراني... «يا ضيعانو» شكّلت الواردات الشهرية النفطية عبر الائتماني الإيراني، نسبة 27% من الإنفاق الحكومي الشهري الواسطي خلال عام 2017. وهذه الواردات لم تكن مدفوعة الثمن، وكانت تحقق عائداً للحكومة، من إنتاج المشتقات في المصافي السورية، وبيعه المشتقات بسعر قريب للسعر العالمي.

في عام 2017، وهو العام الذي تتوفر بيانات حكومية حوله، تقول الحكومة: إنها أنفقت 2660 مليار ليرة، وهو ما يقارب في حينه: 5,2 مليار دولار*... من ضمن هذا الإنفاق يشكل استيراد الحكومة لعناصر الطاقة «الوقود والزيوت المعدنية» الكتلة الأكبر، بمجموع تجاوز: 1500 مليار ليرة، من بينها نفط خام بقيمة تقارب: 710 مليار ليرة، وحوالي 1,4 مليار دولار سنوياً، و260 مليون دولار شهرياً نفطاً خاماً. كان مصدره الأساسي الخط الائتماني الإيراني، أي: أنه كان غير مدفوع الثمن، أو مؤجل الدفع، ولكنه بالمقابل مباع في السوق السورية، بأعلى من التكلفة، وهو يشكل مورداً مالياً حكومياً هاماً.

إن هذه الموارد التي تشكل ربع الموازنة العامة، لم تعد موجودة اليوم، وأصبح قطاع المحروقات يعتمد على مستوردات متنفذي قطاع استيراد النفط ومشتقاته، بأسعار أعلى من السعر العالمي بنسبة قد تصل 40%.

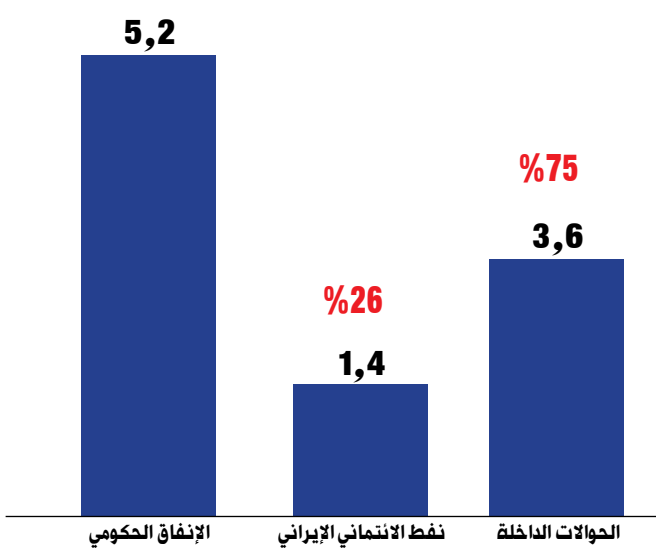
وهذا ما علينا أن نتوقع منه استمرار رفع أسعار المحروقات الأخرى، وتحريرها الكامل، كما في البنزين.

حوالات السوريين مصدر القطع
تشير تقديرات خبراء اقتصاديين سوريين أن كتلة الحوالات الداخلة إلى البلاد تقارب 2000 مليار ليرة سنوياً، وحوالي: 3,9 مليارات دولار. وهي تغطي نسبة 75% من الإنفاق الحكومي في 2017. وهذا التقدير قريب إلى التقديرات الرسمية التي تقول: إن حصيلة الحوالات الجارية، «الداخل- الخارج» قاربت: 1640 مليار ليرة في 2017.

وهذه الحوالات هي الحوالات المسجلة رسمياً، أي: التي يعود قطعها الأجنبي إلى المصرف المركزي، مع حصة لمكاتب الوساطة المالية ووكلاء شركات التحويل، والمصارف. والتي يدفع مقابلها ليرة بالسعر الرسمي للدولار. أما مصدر هذه الليرات فهو كتلة الليرات المتراكمة في السوق



تغطية الإنفاق الحكومي العام في 2017 - مليار دولار



**النفط الخام
الإيراني مؤجل
الدفع والقطع
الأجنبي الوارد من
الحوالات غطيا
أكثر من 2660
مليار ليرة إنفاق
الحكومة في
2017**

إن كان نفط الائتماني الإيراني، والحوالات هي مصدر التغطية الأساسية للإنفاق العام بألاف مليارات الليرات خلال سنوات الأزمة، فإن هذه الموارد الآتية من الخارج والمعرضة لأثر للعقوبات، هي موارد غير مستقرة. وهذا ما حدث في الائتماني الإيراني اليوم، وما قد ينسحب على الحوالات لاحقاً. ولذلك فإن القدرة على الإنفاق العام بخطر، وهو ما يظهر اليوم من العملية المنظمة لتقليص الإنفاق، والبحث عن موارد «بالباع الاستثنائي» لموارد الحكومة، وممتلكاتها وخدماتها. هذه العملية هي استكمال للأزمة المالية العامة وتعميق لها، هناك من يريد أن يعمق وصولنا إلى دولة إدارية هشّة، لا تمتلك من أمورها إلا أن تعرض الخدمات والموارد بل والممتلكات العامة للاستثمار، وتأخذ حصصاً قليلة، بينما تخسر إنتاجها الحقيقي، وكوارها البشرية، وبالتالي دورها الوظيفي. لقد قطعنا شوطاً بعيداً في هذا الاتجاه، ولكن ما يجري اليوم وبشفافية هو الاستفادة من ظرف التأزم والعقوبات للسير السريع بهذا الاتجاه، وباللحظة التي لا يستطيع السوريون أن يدافعوا فيها عن بقايا جهاز دولتهم.

السورية سابقاً والتي تزيد على 6000 مليار ليرة، والتي يأتي جزء منها من عمليات الإصدار النقدي «الطباعة»، وهي أيضاً دين عام مؤجل الدفع.

إن كتلة الإنفاق السوري الحكومي، إن كانت تتفق فعلاً، فهي عملياً كانت مغطاة من مصدرين: البضاعة مؤجلة الدفع التي كانت تأتي عبر الائتماني الإيراني بمعدل 1,4 مليار دولار نفطاً خاماً، والتي تغطي بقيمتها نسبة 26% من إنفاق 2017، وهذه كانت تحقق موارد مباشرة للحكومة. أما المصدر الثاني للتغطية، هو: القطع الأجنبي الذي يرسله السوريون في الخارج كحوالات لذويهم بمعدل 3,9 مليار دولار يغطي: 75% من كتلة الليرة المنفقة. وهذه قد لا تحقق موارد مالية كبيرة للحكومة، أو للمصرف المركزي، إلا أنها تزوده بكتلة هامة من القطع الأجنبي، يمول بها لاحقاً المستوردين بالدرجة الأولى.

■ هوامش:

*سعر الصرف محسوب على أساس 507 ليرات مقابل الدولار، وهو وسطي السعر الرسمي للمستوردات في 2017 كما يرد في المجموعة الإحصائية لعام 2018.
*البيانات تعتمد على إحصائيات التجارة الخارجية والمالية العامة في المجموعة الإحصائية 2018- المكتب المركزي للإحصاء.

20 مليار ليرة «غير مفسرة» في استيراد قمح 2019



عالمياً، ففي مقارنة أسعار التصدير من منظمة الفاو في عام 2017: فإن السعر الروسي هو من بين الأقل عالمياً... وهو أقل من الأوكراني بنسبة 13%، وأقل من الفرنسي بنسبة 20% تقريباً، وأقل من الأمريكي بنسبة 26%! وبالطبع تكاليف شحنه إلى سورية، أقل لأنه الأقرب.

فمن أين تستورد هذه الشركات التي تتعاقد مع الحكومة؟ وكيف تُبرر لها هذه الفوارق الكبيرة في السعر التي تقارب 60% ولا تقل عن 26%، والتي تبلغ بمجموعها 20 مليار ليرة إضافية في تكاليف استيراد القمح؟

مرة أخرى يجب القول: إن السياسة التي تعتمد على الوسطاء في تجاوز العقوبات، تُدفع السوريين أثمناً أكبر، وتنقل أموال القمح العامة إلى هؤلاء الوسطاء والأطراف التي يشترطونها. بينما كان من الممكن ولا زال، أن يكون للحكومة قدرة على استيراد القمح الضروري مباشرة بسفن تشتريها بأقل من تكاليف عمولة عقد واحد من هذه العقود! وبالعلاقات مباشرة مع الحكومات، وليس بالسمسرة بين تجار إقليميين ودوليين. ولكن هذا يعني: أن يدفع الوسطاء الثمن، ويخسروا كتلة عمولات كبيرة... وهو أمر يتناقض مع السياسة الاقتصادية السورية التي يحكمها نموذج الفساد والسمسرة.

عمولات تبدأ بين 26-57%

أما لماذا أسعار الطن في عقود الحكومة لا تقل عن 252 دولاراً، فهي طبيعة الحال في المناقصات السورية عموماً، وفي لحظة العقوبات تحديداً. حيث كل الزيادات في السعر: هي عمولات ناتجة عن العقوبات، وأرباح للوسطاء البائعين والمشتريين وللمتنفذين. وهي نسب كبيرة أقلها 26%، وأكبرها 57%، ومبالغ إضافية إجمالية عن التكاليف الأساسية تقارب: 44 مليون دولار، وحوالي 20 مليار ليرة سورية بالسعر الرسمي للدولار.

ففي العقد الأول 200 ألف طن، بعمولة 57% عن كل طن، وإجمالي مبالغ إضافية: 22 مليون دولار.

وال 200 ألف الثانية للعقد الثاني، فيها عمولة بنسبة 30% عن كل طن، وبإجمالي مبالغ إضافية: 12 مليون دولار.

أما العقد الأخير فالعمولة بنسبة 26% عن كل طن، وبإجمالي مبالغ إضافية: 10 ملايين دولار.

من أين يستورد هؤلاء؟

المنطق يقول: إن استيراد القمح يفترض أن يجري من روسيا، ليس فقط بسبب طبيعة العلاقات، بل لأن السعر الروسي هو الأقل

صدرت تصريحات عن إدارة المؤسسة السورية للحبوب، حول عقود استيراد القمح لعام 2019، حيث تم إبرام ثلاثة عقود. وإن المؤسسة ستقوم هذه العقود من خلال الاقتراض، من المصرف المركزي عبر المصرف التجاري، بقيم إجمالية 72 مليار ليرة... وطبعاً بأسعار تفوق الأسعار العالمية بنسب كبيرة.



ستقترض الحكومة 72 مليار ليرة لتدفع ثمن صفقات استيراد القمح التي من ضمنها 20 مليار ليرة عمولات غير مفسرة!

أقل أسعار التصدير العالمية، وأن روسيا هي المصدر العالمي رقم واحد، وسعرها مرشح للانخفاض في العام القادم مع زيادة إنتاجها بنسبة 14% خلال عام مضى.

إن سعر محصول القمح الجديد لموسم 2019 في روسيا، يقارب اليوم 186 دولاراً للطن للتعاقد غير قصير الأجل، بينما أعلى سعر للطلبات المستعجلة ومن قمح عام 2018، تسعر بـ 208 دولارات كحد أقصى.

والحكومة تقول: إن العقود توقع الآن ليتم تنفيذها لاحقاً، أي: أنها ليست عقوداً مستعجلة.

أما تكاليف الشحن، فيمكن القول: إنها قد تصل إلى 12 دولاراً للطن، إذا ما أخذنا النموذج المصري بعين الاعتبار، حيث كانت كلفة الشحن على طن القمح من البحر الأسود تتراوح بين 11-12 دولار للطن. ما يعني: أن تكاليف القمح المتضمنة سعره وشحنه، قد تقارب منطقياً: 200 دولار للطن...

العقود المصرح عنها، ستؤمن استيراد 600 ألف طن من القمح، وهي نسبة 60% تقريباً من الحاجات الكلية لإنتاج الخبز الحكومي. ستوزع الكمية على ثلاثة عقود بمقدار 200 ألف طن لكل شركة، العقد الأول: بسعر 310 دولارات للطن، والثاني: بسعر يقارب 260 دولاراً للطن، والثالث: بسعر 252 دولاراً للطن. وبالطبع دون ذكر مصدر القمح، ومن أية دولة يتم استيراده.

تصريحات مدير المؤسسة تقول: إنه لا يفترض أن نقارن السعر مع السعر العالمي للقمح، وبالفعل لا ينبغي أن نقارن لأن الفوارق كبيرة، وصعب تفسيرها!

الكلفة 200 دولار للطن!

في الطرف السوري، غالباً ما يتم استيراد القمح من سوق البحر الأسود، أي من أوكرانيا وروسيا. والتجار السوريون يستوردون من أوكرانيا أكثر مما يستوردون من روسيا، بحكم العادات القديمة المستمرة حتى اليوم، على الرغم من أن السعر الروسي هو من بين

أرقام سورية- صحية

طبيب لكل 770 شخصاً

أشارت بيانات الصحة، إلى أن عدد الأطباء العاملين في سورية في عام 2017 قارب: 28 ألف طبيب. بمعدل طبيب لكل 769 شخصاً سورياً. وقد تراجعت أعداد الأطباء بين 2013-2017، بما يقارب 4000 طبيب. وبسرعة أكبر من تراجع عدد السكان العام. تعتبر درعا، وريف دمشق أفقر المحافظات بعدد الأطباء، بمعدل طبيب لكل 1770 شخصاً في درعا، وطبيب مقابل أكثر من 1500 شخص في ريف دمشق.



90% تغطية الدواء

تشير أرقام المجموعة الإحصائية السورية لعام 2018، بأن الصناعة الدوائية السورية تغطي نسبة 83% من إجمالي الأدوية. وذلك من إنتاج حوالي 86 معمل أدوية محلياً، تنتج أكثر من 7824 صنفاً دوائياً. ثلاثة مصانع إضافية دخلت في عام 2018، وبلغ العدد 89 معملاً، وأصبحت تغطي 90%، وفق تصريحات صحفية لاحقة لمعاون وزير الصحة حبيب عبود.

إزاحة الدولار.. الصين وروسيا خطوات سابقة لتصعيد لاحق



بمجموع يقارب 458 مليار دولار في نهاية النصف الأول من عام 2018. وتعتبر روسيا المشتري الأولي لسندات اليونان الصيني كاحتياطي، إذ اشترت نسبة 90% منها في النصف الأول من عام 2018، وفق محلي بنك مورغان ستانلي، ولهذا أسباب تتعلق بالعقوبات، وله أيضاً فوائد اقتصادية مباشرة، فالعائد على سندات اليونان البالغ 3,2%، أعلى من العائد على سندات الدولار البالغة 0,35%.

تجري روسيا تحولاً واضحاً ومستمراً في احتياطياتها، لتخفف من الدولار وتمتلك أصولاً أكثر من العملات المختلفة، هذا ما قاله بين ستيل، رئيس الاقتصاد الدولي في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك. وإن هذا التسارع في عام 2018 يعكس اتجاهاً روسياً لتقليل الأصول الاحتياطية المعرضة لتأثيرات العقوبات الأمريكية. فالعقوبات القاسية على العديد من الشركات الروسية في نيسان 2018، أثرت على الروبل، وأطلقت مخاوف من اتخاذ الولايات المتحدة لإجراءات أكثر تشدداً، مثل: محاولة عزل موسكو عن نظام الدفع والتسويات الدولي. وبناء عليه كانت ردة الفعل الروسية سريعة، بتنويع الاحتياطيات الروسية، وبيع الدولار، لتتبع 81 مليار دولار خلال شهري 5-6 من العام الماضي 2018...

عام 2013، فقد ارتفعت قيم التبادل بالعملات المحلية إلى ما يوازي 11 مليار دولار في 2017.

«الاحتياطي اليوناني» في روسيا

إن زيادة أهمية العلاقات الاقتصادية الروسية الصينية، لا تنعكس فقط في حجم التجارة، والتبادل بالعملات المحلية فقط، بل أيضاً في نمو حصة اليونان كعملة احتياطية في الاحتياطيات الروسية. وقد تسارعت هذه العملية بشكل كبير بين 2013 و2017، حيث تضاعفت مساهمة اليونان في الاحتياطيات الروسية من 2,8% وصولاً إلى 5% في نهاية الربع الأول من عام 2018، لتقفز بعدها قفزات كبرى خلال العام الماضي، كما نقلت وكالة بلومبيرغ.

لقد قام المصرف المركزي الروسي بالتخلي عن 101 مليار دولار من احتياطياته، محولاً إياها إلى يورو ويوان، بقيمة 44 مليار دولار من كل منهما، وجزء أقل تم تحويله من دولار إلى ين ياباني. لتنتقل العملة الصينية خلال تسعة أشهر، وتصبح مساهمة بنسبة 15% من الاحتياطيات الروسية في نهاية 2018 بالقياس إلى نسبة 5% في نهاية الربع الأول منه.

إن الاحتياطي الروسي هو من بين أكبر 10 احتياطيات سيادية في العالم،

اشتدت العقوبات على روسيا في 2018 فباعته في شهرين 81 مليار دولار من احتياطياتها واشترت يواناً ويورو لترتفع حصة اليونان من 5-15% من الاحتياطيات

عامي 2013-2017.

حيث زادت الصادرات الروسية إلى الصين من 7% إلى 11% كنتيجة لمشاريع أنابيب النفط بين البلدين، وتحولت روسيا إلى المصدر الأول للنفط الخام إلى الصين. أما الواردات الروسية من الصين فقد ازدادت أيضاً بنسبة كبيرة من 17% إلى 22% خلال الفترة ذاتها، وتحديداً بعد التوتر السياسي مع الغرب، والعقوبات على روسيا التي سرعت استبدال الشركات الروسية مع الأوروبيين بشركات مع الصين.

إن الزيادة بالنسب المئوية، تعكس الزيادة في الكميات، والزيادة الفعلية بالتجارة، رغم أن أرقام التجارة الخارجية بين البلدين بقيت خلال هذه الفترة ما بين 80-90 مليار دولار، نتيجة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 50% وتراجع قيمة الروبل بنسبة 40% كذلك الأمر.

من 6% إلى 19% تبادل بالعملات المحلية إن دور العملات المحلية في التجارة الروسية الصينية قد ازداد كذلك الأمر، فبينما كانت النسب في عام 2013: 3% من الصادرات بالعملات المحلية، و6% من الواردات. فقد ارتفعت إلى نسبة 18-19% على التوالي، في عام 2017.

بينما لم يكن حجم التبادل بين البلدين بالعملات المحلية يتجاوز بضائع قيمتها تقارب 4,3 مليارات دولار في

يتحضر العالم لمواجهة التصعيد الأمريكي في استخدام الأدوات الاقتصادية، وعلى رأسها العقوبات، في المعركة الدولية... وفي مقدمة هذه التحضيرات تأتي عملية إزاحة الدولار، العملية المعقدة والتدرجية، ولكن المتسارعة أيضاً مع كل تشديد أمريكي لاستخدام العقوبات الاقتصادية. تعتبر القوى الدولية الصاعدة الأساسية: الصين وروسيا في مقدمة هذه العملية، وبخطوات تصعيدية منذ عام 2018، ومن المتوقع أن تنعمق قريباً.

تشير العديد من المصادر إلى أن روسيا والصين تضعان مسودة ميثاق حول التبادل بالعملات المحلية، بينما تفاصيل المعاهدة المذكورة لم تعلن بعد، إلا أنه من الواضح أنها تهدف إلى تسريع دور الروبل واليوان في التبادلات التجارية بين البلدين، وهي جزء من خطة القرار السياسي المعلن للبلدين لتقليص دور الدولار في اقتصاداتهما.

الصين شريك روسيا بنسبة 15%

بدأت الصين تحتل موقعها الطبيعي كشريك تجاري كبير لروسيا خلال السنوات الأخيرة فقط، وبناء على البيانات الروسية، فإن حصة الصين من التجارة الخارجية الروسية ارتفعت من 11% إلى 15% خلال أربعة أعوام بين

تراجع الإنتاج الحيواني والإجراءات الخجولة



أتت تداعيات الحرب والأزمة على قطاع الإنتاج الحيواني كما على غيره من قطاعات الإنتاج الأخرى، سواء بسبب المعارك المباشرة والتي كانت السبب بنفوق وقتل الكثير من الحيوانات (أبقار - عجول - أغنام...)، بالإضافة إلى هجرة العمل بهذا القطاع بسبب النزوح والتهجير، أو للأسباب غير المباشرة المتشابكة مع تداعيات الحرب والأزمة، والمرتبطة بالسياسات المعتمدة التي لم تدعم هذا القطاع الهام.

■ عادل إبراهيم

والنتيجة، أن تراجع الإنتاج بهذا القطاع خلال السنوات الماضية تم حصاد نتائجه من قبل العاملين فيه أولاً، باعتباره مصدر رزق لهؤلاء، ثم من قبل عموم المستهلكين باعتبار أن كميات منتجاته من اللحوم والحليب ومشتقاته انخفضت، مما أدى إلى تزايد أسعارها، ناهيك عما فرضته السوق من ارتفاعات إضافية في الأسعار لأسباب كثيرة أخرى، بما في ذلك والأهم: زيادة الجشع والاستغلال.

الواقع أسوأ من الأرقام التأشيرية

بحسب بعض الأرقام الإحصائية التي أصدرتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بمجموعاتها الإحصائية لعام 2017 فإن: عدد رؤوس العجول في عام 2010 كان 253599 رأساً، أصبح في عام 2017، 199034 رأساً، بانخفاض وقدره 54565 رأساً. عدد إناث الأبقار الحلوب في عام 2010 كان 518396، وأصبح في عام 2017، 457720، بانخفاض وقدره 60676 رأساً. مجموع عدد رؤوس الأغنام في عام 2010 كان 15510918 رأساً، أصبح في عام 2017، 13876048 رأساً، بانخفاض قدره 1634870 كمية الحليب المستهلك طازجاً في عام 2010

كانت 558865 طناً، أصبحت في عام 2017، 436256 طن، بانخفاض قدره 122609 أطنان.

علماً أن الوزارة نوهت بأن الإحصاءات الخاصة في عام 2017 هي تأشيرية، ما يعني من الناحية العملية أن الأرقام الحقيقية غالباً أقل بكثير من الرقم التأشيرى أعلاه، بنتيجة مجمل الأسباب المذكورة سابقاً، مع ما يستتبع ذلك من انحدار أكبر على مستوى كميات الانخفاض بالأعداد والإنتاج، يضاف إلى ذلك طبعاً ما يجري تهريبه من رؤوس أغنام، أو من المنتجات إلى خارج البلاد في ظل حال الانفلات على الحدود المرتبط جزء منها بطولها، وخروج بعضها عن سيطرة الدولة.

إجراءات محدودة وخجولة

الإجراءات الرسمية على مستوى التعويض عن الخسائر التي أتت على أعداد رؤوس

تراجع الإنتاج بهذا القطاع خلال السنوات الماضية تم حصاد نتائجه من قبل العاملين فيه أولاً باعتباره مصدر رزق لهؤلاء ثم من قبل عموم المستهلكين

موجودة بأيدي التجار وتحت قبضة تحكمهم، ناهيك عن دور التجار بعمليات التسويق والبيع لمنتجاته، والنتيجة كما نراها عملياً: مزيد من ارتفاعات الأسعار على منتجات هذا القطاع، مما أدى من الناحية العملية إلى تدني معدلات الاستهلاك لها، اعتباراً من اللحوم، وليس انتهاء بالأجبان، نظراً لعدم تناسب أسعارها مع إمكانات عموم المواطنين في ظل تدني القوة الشرائية وسياسة تجميد الأجور. والسؤال الذي يتبادر للأذهان: هل مثل هذه الإجراءات كفيلة بالتعويض عن النقص الحاصل على مستوى هذا القطاع الهام، بما يؤدي فعلاً لاستعادته مع دوره الاقتصادي والغذائي والمعيشي؟ ووفقاً للمثال «البقري» السابق: تُرى كم من الوقت يتطلبه التعويض عن إجمالي الانخفاض بأعداد الثروة الحيوانية بشكل عام، على ضوء الأرقام أعلاه، التي تعتبر عينة صغيرة عن الواقع المأساوي؟

الحيوانات المرتبطة بالإنتاج الحيواني ما زالت محدودة وخجولة وقاصرة، بالإضافة طبعاً إلى أن الحكومة لم تتخذ إجراءات حقيقية لدعم هذا القطاع، ولعل المثال القريب المتمثل باستيراد الأبقار دليل على ذلك، سواء من حيث الأعداد المعلن عنها والموردة والمستلمة والموزعة بالنتيجة «عدد محدود يقدر بالآلاف فقط»، أو من حيث إنها اعتمدت على موردين، محليين وخارجيين، مع ما يعنيه ذلك من أرباح خاصة بهم، أو من حيث السعر النهائي الذي فرض على المكتبتين، والتعامل المصرفي مع هؤلاء من أجل تسديد وتقسيم القيمة النهائية، والنتيجة: أن هذا الإجراء الخجول قد أخذ بالحسبان مصلحة الموردين أولاً، ثم مصلحة المصرف ثانياً، لتأتي أخيراً مصلحة المربي والفلاح. طبعاً، لا يغيب عن الأذهان أن الأعلاف والأدوية البيطرية، والتي تعتبر من مدخلات العملية الإنتاجية في هذا القطاع، سلفاً

محروقات.. مخصصات المسافرين قيد الإلغاء!



فترة الأزمة والاختناقات السابقة، أن كمية المخصصات بالسعر المدعوم تم تخفيضها وانتهى الأمر على هذا الشكل المتبدل من الكميات الإضافية بالسعر الحر عملياً.

يشار إلى أن وزارة النفط كانت قد عدلت في منتصف شهر نيسان مخصصات السيارات الخاصة والتكاسي والدراجات النارية من مادة البنزين بالسعر المدعوم بحيث تخصص السيارات الخاصة بكمية 20 ليترًا كل 5 أيام، والتكاسي بكمية 20 ليترًا كل 48 ساعة، والدراجات النارية بكمية 3 ليترات كل 5 أيام، وذلك تحت مسمى «عدالة التوزيع» على إثر أزمة المشتقات النفطية في حينه التي تراكمت بالازدحام الشديد على الكازيات.

بانتظار ما ستستقر عليه وزارة النفط استناداً إلى الدراسة أعلاه، وما سيسفر القرار الرسمي عنها.

السعر الحر على الكميات التي سيتم إقرار إضافتها على المخصصات الشهرية. لا شك أن ذلك يعني: أن أزمة المشتقات النفطية على مستوى الكميات قد تم حلها جزئياً في المرحلة الراهنة بالنسبة لمادة البنزين، وما تم تثبيته خلال

إلغاء ما تمت تسميته سابقاً «مخصصات خدمة المسافرين». ربما الغاية الرئيسية من التعديلات المرتقبة هي فعلاً إلغاء «مخصصات خدمة المسافرين» التي سببت الكثير من المعاناة للمواطنين والسيارات العاملة على خدمات النقل خلال الفترة الماضية، طبعاً مع تثبيته

قد يتم رفعها لتصبح 400 أو 500 ليتر شهرياً، بدلاً من كمية 140 ليترًا شهرياً. مدة توزيع البنزين المدعوم ستبقى كما هي كل 5 أيام، وبكمية 40 ليترًا. 25 ليترًا شهرياً للدراجات النارية. التعديلات المرتقبة أعلاه تتضمن

الخبر أعلاه أتى بعد أن تناقلت بعض وسائل الإعلام والمواقع الإخبارية خبراً مفاده: أن شركة المحروقات أصدرت تعديلات جديدة حول مخصصات السيارات من مادة البنزين، بحيث يبدأ تطبيقها اعتباراً من 2019/6/1. في المقابل لم تعلن وزارة النفط على موقعها الرسمي أو عبر صفحتها الرسمية على «فيسبوك» عن القرار الجديد حتى تاريخه، مساء يوم 2019/6/2، كما جرت عليه العادة، ما يعني أن القرار لم يصدر بعد.

في جميع الأحوال، ربما نستنتج مما تم تناقله من تفاصيل عبر وسائل الإعلام وما تم الكشف عنه عبر الصحيفة، أنه يتقاطع بالتالي: 100 ليتر بنزين بالسعر المدعوم للسيارات الخاصة ستبقى دون تعديل. الكمية الإضافية غير المدعومة، بالسعر الحر، للسيارات الخاصة

كشفت «مصادر مسؤولة» في شركة محروقات، عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2019/6/2، «عن وجود دراسة لخطّة جديدة بالنسبة لمخصصات البنزين للسيارات الخاصة، تشمل مخصصات خدمة المسافرين، وذلك خلال الشهر الحالي، لافتةً إلى أن كمية المنة لتر شهرياً المخصصة للسيارات الخاصة سوف تبقى مئة لتر مدعومة، في حين المخصصات الأخرى يمكن أن يتم تعديلها، وقد تقرر بين يوم وآخر».

تخمة النيتروجين:

الكثير من المواد الجيدة، قاتلة للغلاف الحيوي



أوضحنا في مقالات سابقة: كيف أن النشاط الاستقلابي للبكتيريا المتخصصة في التربة والمحيطات يدفع دورة الآزوت، عن طريق «تثبيت» الآزوت الخامل من الهواء إلى أزوت تفاعلي، وتحويله إلى أشكال يمكن للنباتات استخدامها، وإعادته في النهاية إلى الغلاف الجوي. كما أوضح العلماء كيف حافظت «شبكة تدوير الآزوت الميكروبية» على مستوى ثابت من الآزوت التفاعلي في المحيط الحيوي العالمي لمليارات السنين.



الكثير من الأشياء الجيدة يمكن أن تكون قاتلة إن الكائنات الحية والنظم البيئية التي تطورت في عالم كانت فيه إمدادات الآزوت التفاعلي محدودة للغاية تعطل الآن

من خلال نشر عمليات تطلق سنوياً أكثر من ضعف كمية الآزوت التفاعلي في البيئة كما تنتج الطبيعة وحدها. على وجه الخصوص، يتم استخدام ما يقرب من 200 مليون طن متري من الأسمدة الاصطناعية كل عام- ومعظم الآزوت التفاعلي الذي تحتويه يهرب إلى البيئة الأوسع، مما يؤدي إلى تلوث الهواء والماء وتعطيل النظم البيئية.

غالباً ما يزعم منكرو تغير المناخ: أن ثاني أكسيد الكربون لا يمكن أن يكون ضاراً لأن النباتات تحتاج إلى نموه. يمكن تقديم نفس الحجة الخاطئة حول الآزوت، وردنا هو نفسه: الكثير من الأشياء الجيدة يمكن أن تكون قاتلة. إن الكائنات الحية والنظم البيئية التي تطورت في عالم كانت فيه إمدادات الآزوت التفاعلي محدودة للغاية تعطل الآن، في كثير من الحالات، بسبب تخمة أزوت لم يسبق لها مثيل.

شلالات الآزوت

يمكن قياس التراكم المتنامي لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي مباشرة- فقد تجاوز مؤخراً 413 جزءاً في المليون، وهو تركيز أعلى بشكل ملحوظ عن أي وقت مضى خلال الـ ثمانمائة ألف عام الماضية. يعد تحديد العلاقة الدقيقة بين مستويات ثاني أكسيد الكربون ودرجات الحرارة العالمية عملية معقدة، ولكن لا شك أن المزيد من ثاني أكسيد الكربون يساوي درجات حرارة أعلى. لا توجد طريقة مكافئة لتتبع تراكم الآزوت التفاعلي، أو لتلخيص آثاره البيئية بعبارات بسيطة. على عكس ثاني أكسيد الكربون،

«هناك تنوع مذهل من الكائنات الحية الدقيقة التي تحول الآزوت، ولكل من هذه الكائنات الحية الدقيقة متطلبات فيزيولوجية منفصلة للنمو الأمثل. نظراً لأن ظروف النمو في الطبيعة متغيرة للغاية، ونادراً ما تكون مثالية، فإن دوران الآزوت بواسطة الكائنات الحية الدقيقة الفردية سيكون غير فعال. ومع ذلك، يتم إجراء تحولات الآزوت في البيئة بواسطة المجتمعات الميكروبية التي تعيد تدوير الآزوت بكفاءة أكبر من الكائنات الحية الدقيقة المنفردة. وبالتالي، فإن القليل جداً من الآزوت المتاح حيوياً يهرب إلى الغلاف الجوي، والكمية الضائعة المفقودة من غاز الآزوت تتوازن مع تثبيت الآزوت».

حلول القرن التاسع عشر

تعطلت تلك الدورة الحيوية في أوروبا في القرن التاسع عشر، عندما نمت المدن الكبيرة لدرجة أن الآزوت والمواد المغذية الأخرى التي يستهلكها سكان المدن في الغذاء لم تتمكن من العودة إلى الأرض، مما تسبب في تلوث المدن وخفض خصوبة التربة في الريف. ما أسماه ماركس «صدع» لا يمكن إصلاحه في عملية الاستقلاب الاجتماعي المترابط» تم تكديسه، ولم يتم شفاء النظام البيئي عن طريق استيراد ذرق الطيور الغني بالأزوت والنترات المعدنية من أمريكا الجنوبية لتخصيب الحقول، وبناء حقول المجاري لتحويل نفايات المناطق الحضرية إلى الأنهار والمحيطات.

في القرن العشرين، فتحت أنواع الوقود الأحفوري والزراعة الصناعية فجوة أكبر،

5- يمكن لذرة أزوت واحدة من مصنع أو مركبة أو مزرعة أن تتحول بسهولة إلى مياه الشرب قبل دخول الأنهار...

6- أينما يمكن أن يسافر إلى المحيطات يساعد في تغذية أزهار الطحالب السامة والمناطق الميتة الساحلية.

7- في أي وقت خلال هذه السلسلة، قد تحول البكتيريا الذرة المارة إلى أكسيد النيتروز، وهو من غازات الدفيئة القوية التي تسرع أيضاً في فقدان طبقة الأوزون الستراتوسفيرية الواقية. فقط البكتيريا التي تحول الذرة مرة أخرى إلى غاز الآزوت الثنائي غير الضار يمكنها إيقاف آثارها السيئة.

تتالي الآزوت ليس خطياً- قد تتكرر الذرات مراراً وتكراراً خلال كل التسلسل أو جزء منه، أو تكرر مرحلة واحدة، أو تنتقل إلى تسلسل مختلف، على مدى فترات زمنية تتراوح بين ثوانٍ وعقود. ولكن يمكن تلخيص التأثير الكلي، لأن المزيد من الآزوت التفاعلي في البيئة يؤدي إلى مزيد من شلالات الآزوت والمزيد من اضطراب المحيط الحيوي.

أوجه الآزوت

كما أشار مؤلفو تقرير تقييم الآزوت الأوروبي، إلى أن «هناك تنوعاً كبيراً في أشكال ملوثات الآزوت التفاعلي». حيث تؤدي إلى العديد من الملوثات الثانوية «بما في ذلك العديد من أشكال الآزوت العضوي في الماء والهواء»، وقائمة طويلة من التأثيرات البيئية. تسبب مشكلة الآزوت التفاعلي في البيئة درجة من التعقيد، لا يستطيع سوى القليل من العلماء تغطيتها بالكامل. «وقد لخصوا التهديدات البيئية الناجمة عن الآزوت التفاعلي المفرط بالماء والهواء وتوازن الدفيئة والنظم البيئية، والتربة وخصص فصل لكل منها».

■ مقتطفات من مقال إيان انغوس

فإن معظم المواد الكيميائية التي يتكون منها الآزوت التفاعلي يمكن أن تتحول بسهولة إلى بعضها البعض، ولها تأثيرات مختلفة، حسب الظروف المحلية.

«تم تجاوز العديد من عتبات صحة الإنسان والنظم البيئي، بسبب تلوث الآزوت التفاعلي، بما في ذلك تلوث مياه الشرب «النترات»، ونوعية الهواء «الضباب الدخاني»، والجسيمات، والأوزون على مستوى الأرض»، والإضرار الغذائي للمياه العذبة، وفقدان التنوع الحيوي، واستنفاد طبقة الأوزون في الستراتوسفير، والتغير المناخي والنظم البيئية الساحلية «المناطق الميتة».

يمكن تضخيم كل من هذه الآثار البيئية بالتوالي الآزوتي: ذرة واحدة من الآزوت التفاعلي يمكن أن تؤدي إلى سلسلة من الآثار البيئية السلبية على التوالي».

قد تتضمن أية سلسلة أزوت معينة سلسلة مختلفة من التحولات والآثار الكيميائية. ذرة الآزوت التي تتسرب من التربة الزراعية إلى المياه الجوفية، على سبيل المثال، سوف تتبع مساراً مختلفاً عن المسار الذي ينتجه البنزين الذي يحترق في السيارات، ويمكن أن يعطل كل منها عمليات كيميائية حيوية متعددة. وصف أحد الأشكال في مجلة Scientific American سلسلة واحدة محتملة:

1- الآزوت الناتج أثناء احتراق الوقود الأحفوري يمكن أن يسبب تلوث الهواء الشديد...

2- قبل ذلك يتحد مع الماء لإنشاء حمض النتريك في المطر...

3- ينضم إلى الآزوت المتسرب من الحقول المخضبة، روث حيوانات المزرعة، المجاري البشرية والنباتات البقولية.

4- عندما يدخل الكثير من الآزوت إلى النظم البيئية الأرضية، يمكن أن يسهم ذلك في انخفاض التنوع الحيوي، وربما في زيادة خطر الإصابة بأمراض بشرية عديدة.

هل تدق الحرب الإيرانية الأمريكية طبولها؟!



ارتفع مستوى التصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في الآونة الأخيرة إلى درجة الحديث عن حرب محتملة بين إيران والدول الحليفة لواشنطن كإسرائيل ودول الخليج، تحت رعاية أمريكية، فهل تتواجد الإمكانية الموضوعية لحدوث مثل هذه الحرب؟ وما هو مصير العلاقات الأمريكية الإيرانية في ضوء كل ما تشهده من توتر وتصعيد؟

«حرب» قديمة جديدة

قبل الإجابة عن هذه الأسئلة، يجب التذكير بأنّ الحدّ الذي وصلت إليه العلاقة الإيرانية الأمريكية «أي: الحديث عن حرب» لم يكن وليد المصادفة، فالتوتر قائم منذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني، ولا زالت تداعيات هذا الانسحاب تفعل فعلها بالتأثير ليس فقط على العلاقات بين الدولتين المعنيتين، إنما بالتأثير على العلاقات كافة في منطقتنا والعالم.

وهذا ما جرى بالفعل عندما قامت الولايات المتحدة منذ حوالي الشهر بإلغاء الإعفاء من العقوبات التي كانت مفروضة على المستوردين الأساسيين للنفط الإيراني، وتشمل ثماني دول هي: تركيا وإيطاليا واليونان والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، هذا الإجراء الذي هدّدت من خلاله واشنطن بفرض عقوبات على كلّ من يستورد النفط الإيراني، ساعية إلى ما سمّته بـ «تصفير» الصادرات الإيرانية. ورغم قدرة إيران على إيجاد أقدية موازية لتصدير النفط والاتفاف على العقوبات الأمريكية، إلا أنّها أكّدت خطر هذه العقوبات على اقتصادها، واقتصاد الدول الحليفة المتعاونة معها.

كيف بدأ سيناريو «الحرب»؟

في سياق عملية التصعيد ذاتها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية ودون موافقة الكونغرس بتمرير صفقات لبيع الأسلحة للسعودية والإمارات والأردن بقيمة 8.1 مليارات دولار، وتحتوي هذه الأسلحة على معدات تخص الطائرات والاستطلاع والرصد والمراقبة والذخائر وغيرها من اللوازم، إضافة إلى إرسال حامله طائرات «أبراهام لينكولن» ومجموعة قاذفات من طراز «بي-52» وصواريخ باتريوت، كلّ ذلك تحت ذريعة «وجود دلائل على خطر واقعي من قبل قوات

النظام الإيراني» وفق ما عبّر عنه القائم بأعمال وزير الدفاع الأمريكي باتريك شاناهان، فقد أعلن الجيش الأمريكي أنّ الحرس الثوري الإيراني مسؤول بشكل مباشر عن الهجوم على ناقلات النفط قرب ميناء الفجيرة الإماراتي. في المقابل، اقترحت إيران على مجلس التعاون الخليجي توقيع معاهدة عدم اعتداء بينهما، من أجل «بناء الثقة لإقامة علاقات صداقة مع كل دول المنطقة»، وأكد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، استعداد موسكو لتقديم دعمها لعقد معاهدة بين إيران وبلدان الخليج حول عدم استخدام القوة.

تصعيد إيراني مقابل

أحد ردود الفعل الإيرانية على التصعيد الأمريكي كان في الخامس عشر من شهر أيار الماضي، حيث أعلنت طهران تعليق العمل ببعض الالتزامات الواردة في الاتفاق النووي الإيراني، كإندازة للانسحاب منه، مما سيدفع باتجاه التوتير أكثر فأكثر، ولكن يمكن النظر إلى الخطوة التي اتخذتها إيران على أنها وسيلة من أجل تحسين شروط التفاوض.

سبق رد الفعل هذا تهديد إيران

السياسية والمفاوضات كطريق لحلحلة جميع الملفات العالقة، والذي تشكّل فيه قوة الردع العسكري المضادة جزءاً أساسياً فيه.

ما المقصود من هذا التصعيد؟

يمكننا بالنظر إلى تصريحات العديد من المسؤولين الأمريكيين فيما يخص هذا الموضوع، رصد اختلافات في اللهجة ما بين تصعيد وتهديد من جهة ودعوات إلى حوار وتفاوض من جهة أخرى. يمكن تفسير ذلك بحالة الانقسام الذي تزاد عمقاً ضمن الإدارة الأمريكية، فالتيار الفاشي يدفع إلى إثارة البلبلة قدر المستطاع بين دول المنطقة، ضمن سياسة إشعال الحرائق نفسها التي تسير بها الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً تحريض دول الخليج ضدّ إيران بشكل أساسي، أمّا التيار العقلاني فيهدف إلى تحسين شروط التفاوض بالنسبة له. وبكلتا الحالتين يبدو أنّ النجاح الذي تعوّل عليه الولايات المتحدة في تحقيق مَرادها يبقى رهن التطورات الدولية الجارية ضمن الوضع الدولي الجديد، والتي ستجعل أمريكا وحلفاءها يفكرون ألف مرة قبل الإقدام على شنّ حربٍ فعليةٍ ضدّ إيران.

بإغلاق مضيق هرمز، وتعليق حركة الملاحة التجارية البحرية العالمية، الأمر الذي دفع الروس باتجاه إطلاق العديد من التصريحات التي تحذّر من خطورة اتخاذ إجراءات مماثلة، فقد صرّح ريبكوف نائب وزير الخارجية الروسي في حوار له مع قناة RT: «قدّمنا اقتراحاتنا لأيرانيين بضرورة تجنب تدمير ما تبقى من الاتفاقات، وأهمية الحفاظ على ماهية الاتفاق النووي ودور إيران المحوري في ذلك».

هل ستحدث الحرب؟

في العودة إلى السؤال الذي طرحناه حول إمكانية قيام حرب، فلدّى الإجابة عنه لا بدّ من وضعه ضمن السياق العالمي الذي تتطور فيه العلاقات الدولية، والأخذ بعين الاعتبار تغيير موازين القوى، فعلى الرغم من التراجع العام الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العسكري مقارنة بالتقدم الذي تحقّقه روسيا تحديداً في هذا المجال، فإن الدافع الأكبر لنفي احتمالية حدوث الحرب هو النتائج غير المضمونة التي ستتمخض عنها، ولا سيما في هذا الطرف الدولي الذي يتّسم بالجوء إلى الحلول

أعلنت طهران تعليق العمل ببعض الالتزامات الواردة في الاتفاق النووي الإيراني

انهيار انتخابات الكيان الصهيوني

■ قاسيون



عن تشكيل الحكومة، هو أحد مؤشرات الأزمة عند الكيان الصهيوني الذي يريد خوض الحرب ضد شعوب المنطقة، ولكنه لا يستطيع فتح حرب كبرى كما لا يستطيع معالجة ملفاته الداخلية. وربما سيضطرون في الانتخابات القادمة إلى تعديل نسب التمثيل ورفع نسبة الخصم مع ازدياد حالة الصراع الداخلي بين الأحزاب الصهيونية الكبيرة وازدياد تقاذف الاتهامات والمسؤوليات بالفشل بين حزب وآخر. وعلقت إحدى وسائل الإعلام على الموضوع قائلة: صفقة القرن فشلت.

من مقاعد الكنيست الـ 120، رغم أنه يواجه اتهامات محتملة في ثلاث قضايا فساد. في ظل ارتفاع التنافس مع حزب أفيدور ليبرمان. وبدأت جولة من الاتهامات المتبادلة بين نتنياهو ووزير حزب الكيان السابق ليبرمان. وقال نتنياهو عن ليبرمان: هو الذي قرر بعد إطلاق أكثر من 700 صاروخ من قطاع غزة، تحويل 30 مليون دولار إلى حركة حماس. بينما اتهمه الأخير بقضايا فساد. انهيار الانتخابات التشريعية الصهيونية، وموافقة الكنيست على إجراء انتخابات جديدة، والعجز

الكنيست الصهيوني يصوت على حل نفسه والذهاب إلى انتخابات بعد فشل نتنيهاو وحزب الليكود بتشكيل الحكومة. وصوّت غالبية أعضاء الكنيست في القراءة الثالثة، على حله والذهاب إلى انتخابات جديدة، وصوت 74 عضواً لصالح حل الكنيست، فيما حدد يوم 17 أيلول القادم موعداً للانتخابات. وبدأ نتنياهو في نيسان الماضي الطريق لولاية خامسة بعدما حصد حزب الليكود الذي يتزعمه 35

الجزائر: الحركة الشعبية ضمانة التغيير



■ قاسيون

تتواصل الحركة الشعبية في الجزائر منذ أشهر، مع وجود خلاف حول الانتخابات الرئاسية والدستور وقضايا أخرى.

الدستور والانتخابات الرئاسية

يحاول الجيش الجزائري وضع العملية السياسية في إطار دستوري قانوني لقطع الطريق على الفوضى والانفجار. ويدير الجيش هذه العملية محاولاً التنسيق مع الحركة الشعبية، ولكن مع سيطرة كبيرة للجيش الذي دعا إلى تشكيل لجنة للإشراف على تنظيم الانتخابات، وبسبب عدم ذكر هذه اللجنة في دستور البلاد. اقترح إجراء تعديل دستوري يطال مادة واحدة (194)، والاستغناء عن خدمات الحكومة الحالية في الانتخابات الرئاسية المقترضة.

وأشار خطاب المسؤول الأول عن الجيش الجزائري استهجمات قانونية كثيرة، لا سيما أنه فتح الباب أمام إنشاء هيئة، لطالما كانت ضمن مطالب السياسيين في المعارضة تحديداً. وورد في كلمة رئيس الأركان أحمد قايد صالح: أن إجراء الانتخابات الرئاسية يضع حداً لمن يحاول إطالة أمد هذه الأزمة، مؤكداً أن الخطوة الأساسية في هذا الشأن تتمثل في ضرورة الإسراع في تشكيل الهيئة المستقلة، وتنصيبها لتنظيم الانتخابات والإشراف عليها.

وأضاف صالح: ننتظر في هذا الإطار التعجيل باتخاذ الإجراءات المناسبة لتفعيل هذه الآلية الدستورية، باعتبارها الأداة القانونية المناسبة للحفاظ على صوت الناخب وتحقيق مصداقية الانتخابات.

الحركة الشعبية والجيش

ترفع الحركة الشعبية شعار تغيير كل رموز النظام، وهذا غير واقعي وغير ممكن، ويبدو المطلب الأكثر واقعية هو الإطاحة بالرموز الأساسية ووضع المؤسسات تحت الرقابة الشعبية. بينما عبّر الفريق أحمد قايد صالح، رئيس أركان الجيش الجزائري عن رفضه للمطلبين الرئيسيين للحركة

الاحتجاجية: تأجيل الانتخابات الرئاسية، ورحيل كل رموز النظام الموروثة من عشرين سنة من حكم الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة. هناك حالياً خلاف حول توقيت الانتخابات الرئاسية، وي طرح موضوع تعديل الدستور. وتطرح اللحظة مهمة التغيير والبدء فيها والدخول إلى القضية الاقتصادية الاجتماعية، واجتثاث الفساد، وخاصة أن للأحداث جذورها منذ التسعينات في فترة بداية سيادة الليبرالية.

الوضع حالياً غير مقلق باتجاه التفجير، والضمان الوحيد لاستمرارية التغييرات وجذريتها، هو في الحركة الشعبية التي كانت الجزائر نموذجاً مشرقاً للحركة

في طورها الثاني.

إضرابات عمالية

تتواصل الإضرابات العمالية في مناطق مختلفة من الجزائر، من إضراب عمال المناجم إلى الأساتذة. وشملت أقوى الإضرابات 13 قطاعاً، مثل: التربية، الصحة، التعليم العالي، التكوين المهني، البريد، والنقل، وسط دعوات إلى تعميم الاحتجاجات العمالية عبر سائر ولايات الوطن.

ويستعد عمال وموظفو قطاع وزارة الفلاحة لإضراب وطني بعد العيد، بسبب عدم تطبيق قرارات الوزارة السابقة، ورفض العمال للتعيينات الأخيرة العشوائية لمدراء معزولين عن مناصبهم.

ومن بين المطالب التي وافقت عليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ترقية الموظفين الذين عملوا بالقطاع لأكثر من 10 سنوات. كما طالب العمال بزيادة الأجور وصرف منحة الأخطار لكل الموظفين في جميع ولايات البلاد. قررت نقابات عمال البلديات لولاية تيزي أوزو، مواصلة الإضراب الدوري لعمال البلديات مع تقليص مدته إلى يومين كل أسبوع عوضاً عن ثلاثة أيام، كما كان عليه منذ 22 نيسان الماضي. بسبب الوضع المزري الذي يعيشه عمال البلديات، والضغوطات التي تمارس عليهم من طرف بعض المسؤولين. وقرر العمال مواصلة دعم الحركة الشعبية الاحتجاجية.

كوريا «بلا واشنطن» قريباً



من بين الملفات الدولية الهامة، لا تزال المسألة الكورية عالقة بلا أي جديد يذكر منذ حين، إلا أن هذا الأمر لصالح كوريا نفسها رغم صبغة «التشاؤم والإحباط» التي يجري ترويجها بفشل حلها على إثر فشل قمة كيم-ترامب الأخيرة، وما نتج عنها، لكن في حقيقة الأمر أنه مع مرور الوقت يضعف دور واشنطن وتأثيره في هذا الملف، والذي كان تاريخياً المسبب الأساسي له، والمعيق الرئيس عن أي حل فيه.

ما بعد محادثات بومبيو-بوتين

يبدو أن زيارة ترامب إلى اليابان في أواخر الشهر الماضي كانت لدعوتها إلى تفعيل دور لها في عدد من الملفات، بعد غيابها في الفترة الماضية تقريباً، وقد أعلن ترامب خلال زيارته تلك، وفي تناقض مع تصريحات جون بولتون، أنه لا يعتبر التجربة الصاروخية الأخيرة التي نفذتها كوريا الشمالية مؤخراً انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، قائلاً: «لدي رؤية مختلفة للموضوع» وأشاد عدة مرات برئيس كوريا الديمقراطية كيم. أما فيما يخص اليابان بعد زيارة ترامب لها، فقد بدأت سريعاً بالتحرك والتدخل بعدد من الملفات الدولية، منها: وساطتها في الخلاف الإيراني-الأمريكي، بالإضافة إلى الملف الكوري، حيث أعلن أبي، رئيس وزرائها، بحثه مشكلة كوريا الشمالية مع ترامب، وعزمه على بحث «التحديات الدولية» و«خاصة كوريا الشمالية».

ردود كوريا

أما من الجانب الكوري، فهم لا يزالون

متمسكين بحقوقهم دون مواربة أو تنازلات، حيث إنهم أوضحو جدياً وبالملموس، نيتهم واستعدادهم للتعاون، ودفع الحل للأمام شريطة ألا تكون التنازلات وحيدة الجانب، بل على الأطراف الثلاثة: كوريا الديمقراطية والجنوبية بنزع ترسانتها النووية، وعلى واشنطن رفع عقوباتها كاملة عن كوريا الديمقراطية، لكن الطرفين الآخرين لم يفعلوا دورهما في هذا الصدد، مما أعطى للديمقراطية وزناً أكبر وأكثر حزمًا في تعاملها، وترفع من سقف شروطها، حيث أكدت مؤخراً: إنها «لن تستأنف محادثاتنا» النووية مع واشنطن إلا في حال تبنت الولايات المتحدة نهجاً جديداً، ووصفت جون بولتون بعد تصريحاته حول تجاربها الصاروخية الأخيرة بأنه «متعطل للحرب». على العكس من تصريحات ترامب، مما يوضح الخلاف الجاري داخل الإدارة الأمريكية المنقسمة... إن هذه التطورات جميعها ومؤشراتنا تؤكد حقيقة واحدة: أن وزن واشنطن في الملف الكوري قد انخفض على إثر خلافاتها الداخلية، وبناء على ذلك يصبح حله أكثر اقتراباً مما مضى.

لعل آخر التطورات الجزئية التي يمكن الوقوف عندها هو: تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بعد لقائه مع بوتين، حيث أعلن عن وجود توافقات بالمصالح المشتركة في شبه الجزيرة الكورية، وعدم انتشار الأسلحة النووية هناك، الأمر الذي يعني وجود تفاهات بين الروس والأمريكيين في هذا الملف،

وداعياً كوريا الديمقراطية إلى «التعاون والعمل بشكل وثيق مع روسيا» في هذا الإطار، الأمر الذي يوحي إلى حد ما بتنازل من قبل الأمريكيين عن هذا الملف ووزنهم فيه... فحين يدعو بومبيو كوريا إلى هكذا تعاون مع روسيا فهو يعني: إعلاناً بتراجع واشنطن عن الملف بفعل التطورات.

الصورة عالمياً



- بعد زيارة ترامب إلى طوكيو قبل عدة أيام، صرحت وسائل إعلام يابانية توقعها بأن يلتقي رئيس الوزراء، شينزو أبي، خلال زيارته إلى طهران في الشهر الجاري المرشد الأعلى، ضمن جهود طوكيو لتخفيف التوتر بين طهران وواشنطن، مما يظهر كطلب أمريكي في أساسه.



- في تهديد صيني جديد، ولتقويض العنجهية الأمريكية، حذر وزير الدفاع الصيني من أن أي نزاع مسلح بين بلاده والولايات المتحدة سيكون كارثة، مندداً بدعم واشنطن لانفصال تايوان، وتنفيذها عمليات في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه.



- مستمرون في الضغط والابتزاز على ألمانيا، قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، إنه يتعين على ألمانيا زيادة الإنفاق الدفاعي إلى 2 في المائة الناتج المحلي الإجمالي، نظراً لأن الناتو أداة مهمة «في تهريب روسيا».



- أضرم محتجون النار في بوابة دخول السفارة الأمريكية في مدينة تيجوسيجالبا عاصمة هندوراس، يوم الجمعة خلال ثاني يوم من الاحتجاجات الواسعة ضد سياسة رئيس البلاد خوان أورلاندو هيرنانديز.



- أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب عبر حسابه في موقع تويتر، أنه يخطط لإعلان رسمياً عن ترشحه لولاية رئاسية ثانية يوم 18 يونيو المقبل.



- على الرغم من الاتهامات الأمريكية المتكررة لإيران بخرق الاتفاق النووي، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم الجمعة: التزام طهران بخطة العمل الشاملة المشتركة حول برنامجها، وبأنها لا تتجاوز القيود المتفق عليها لإنتاج اليورانيوم ومستوى تخصيبه، كما تمنح المنظمة إمكانية الوصول إلى كل المنشآت النووية التي يجب تفقدها.

«بريكست» نزاع أوروبي-أمريكي



يستمر الخلاف حول «بريكست» بالتصاعد أكثر مع مرور الوقت ليفرز اصطفايات أكثر وضوحاً بين تيارين، أحدهم: يخالف واشنطن، وآخر: ينقذ غاية لها في أوروبا. لينتقل الموضوع كلياً إلى صراع حول دور الولايات المتحدة وتدخلها في شؤون الاتحاد الأوروبي من عدمه متجاوزاً مسألة خروج بريطانيا فقط.

■ يزن بوظو

إن الاتحاد الأوروبي مع ما أنتجه من منظومة تعاون اقتصادي وسياسي بين دول أعضائه وصولاً إلى «اليورو» أصبح اليوم مع تعمق الأزمة الرأسمالية والتراجع الأمريكي، منافساً لواشنطن ومهدداً لها، لتدفع الأخيرة نحو تكبير التناقضات الموجودة بين أعضاء الاتحاد وصنع الخلافات بغاية إضعافه وتفكيكه، وكان «بريكست» إحدى هذه الأدوات التي تحولت إلى معركة بقاء للاتحاد من عدمه، فمصلحة واشنطن بزوال الاتحاد، ومصلحة أعضائه باستمراره.

أزمة داخلية

إن مسألة «بريكست» مضت عليها ثلاث سنوات، شكلت خلالها أزمة سياسية محلية داخل بريطانيا،

حيث إن عدم تنفيذ نتائج الاستفتاء يوضح مشكلة «الديمقراطية» الزائفة ويعرّجها مما يصنع شرخاً في البنية السياسية البريطانية، خصوصاً مع تزامن الحركات الشعبية في العالم، والتي لن تكون لندن بعيدة عنها، الأمر الذي دفعت به القوى البريطانية المتحكمة لعدم موافقتها هي دوناً عن الشعب البريطاني، على شروط خروج بريطانيا من الاتحاد، وما سوف يتكبونه إثر ذلك، لتدخل تناقضاً يصعب حله في التوفيق بين الأمرين: ترقيع الديمقراطية، وعدم تنفيذ الاتفاق بشروطه.

لمصلحة من؟

على الصعيد الأوروبي، إن الخروج البريطاني يهدد وحدة كل الاتحاد من بعده، رغم قناعتنا بعدم إمكانية استمراره على هذا الشكل بالمعنى الاستراتيجي، إلا أن كيفية هذا

التفكك ولمصلحة من، تحدده تلك العوامل الذاتية لدول أعضائه، فإما يكون بتطوره الموضوعي، ولتقليل حجم الخسائر على أعضاء الاتحاد، أو مفتعلاً وفق شروط وعوامل محددة مسبقاً، تكبدهم خسائر أكبر وتضعفهم لمصلحة واشنطن.

التدخل الأمريكي يزداد وضوحاً

في الخلافات الحاصلة مع واشنطن ومستوى تدخل الأخيرة في الشأن البريطاني مؤخراً، كان تصريح ترامب مؤخراً قبيل انتخابات رئاسة الوزراء في بريطانيا الداعم لوزير الخارجية البريطاني السابق بورييس جونسون، بقوله «بورييس سيقوم بعمل جيد. أعتقد أنه سيكون ممتازاً» حيث جونسون كان واحداً من أكثر الشخصيات الداعمة لخروج بريطانيا وبشكل سريع، ومنتقداً لتأني تيريزا ماي وحزرها على طول الخط.

معركة أوروبية-أمريكية

في المحصلة، إن المأزق البريطاني لا يزال يبدو في مرحلة الاستعصاء البعيد عن الحل، بلا خروج ولا عودة، ويصعب التكهّن بما قد يجري بعد تضاح هوية رئيس الوزراء البريطاني المقبل، إلا أن المحدد العام قد تجاوز العلاقة البريطانية بالاتحاد وصولاً إلى كون المسألة أصبحت خلافاً أوروبياً أمريكياً، تجري المنافسة لحسمه نحو مصلحة أحدهما دوناً عن غيره.

انتهاء العهد الصاروخي السوفيتي

وأفاد كاراكاييف: أن فوجاً من صواريخ «أفانغارد» سيتم وضعه في حالة تأهب في مقاطعة أوريينبورغ (وسط روسيا) نهاية العام الجاري.

وأجرت وزارة الدفاع الروسية تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ «أفانغارد»، أواخر العام الماضي، من موقع في مقاطعة أوريينبورغ باتجاه شبه جزيرة كامتشاتكا، حيث أصاب هدفاً على بعد نحو 6 آلاف كلم من موقع الإطلاق. ووصف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، صاروخ «أفانغارد» المزود برأس قتالي

وقال: إن صاروخ «أفانغارد» بمحركاته فرط الصوتية، سيعزز بشكل كبير من قدرات القوات الصاروخية الاستراتيجية الروسية، وأضاف: إن «سارمات» يجتاز حالياً وبنجاح، آخر الاختبارات قبل دخوله الخدمة.

وأكد دخول صواريخ «كينجال» الخدمة بمحركاته فرط الصوتية وقدرتها التدميرية العالية، واعتماد منظومات «بيريسفيت» الليزرية لاعتراض صواريخ العدو القارية وحرف أقماره الاصطناعية وطائراته المسيرة عن وجهتها وإسقاطها.

وذكر الرئيس بوتين: «بالعمل المضني والمنهج الذي تم بذله في السنوات الأخيرة لتطوير الجيش».

بدأت قوات الصواريخ الإستراتيجية

الروسية تسلم منظومات «أفانغارد» المطورة، كما صرح قائد هذه القوات، الجنرال سيرغي كاراكاييف، في تصريح صحفي، الأسبوع الماضي، إذ أوضح الجنرال الروسي: أن قوات الصواريخ الإستراتيجية تمر حالياً بمرحلة خاصة من تاريخها، تتخلل فيها عن آخر المنظومات سوفيتية الصنع، لتحل محلها منظومات جديدة جرى تصميمها وتصنيعها في روسيا ما بعد العهد السوفيتي، ومنها الصواريخ من الجيل الخامس من طرازي «يارس» و«أفانغارد»، التي يمكن إطلاقها من منصات ثابتة ومتحركة.

الشركات الكورية الجنوبية



الكبرى بشكل سريع. ولا يعود السبب إلى الفقاعة الاقتصادية العالمية وحسب، بل لأن الولايات المتحدة قدمت الدعم الاقتصادي، وفتحت أسواقها أمام الصناعات الكورية، ضمن جهودها للفوز في الحرب الباردة. علاوة على ذلك، كانت الشركات الكورية التي لديها تكاليف عمالة أرخص، تتسلم من الشركات اليابانية الصناعات التي لم تعد تدر ربحاً أو التي لها آثار خطيرة. كما كانت إحدى الإستراتيجيات المربحة بالنسبة للشركات اليابانية هي تزويد الشركات الكورية بالتكنولوجيا وبرأس المال اللازم للإنتاج، وتصديرها وبيعها في الولايات المتحدة والأسواق الغربية. وفي درب التطور هذا، بدأت العديد من الشركات الكبرى تأخذ شكلها الحالي كتكتل شركات «تشايبول».

لنعكس بشكل أو بآخر النمط الياباني المدعو «كيريتسو». في الستينات، بداية مع شركة سامسونغ، بدأت الشركات ببناء نمط جديد من التنظيم، حيث البيروقراطية والأمناء في قمة الهرم. علاوة على ذلك، بدأت تأخذ شكل تكتل شركات وتسيطر على السوق المحلية بشكل كلي. نتيجة لذلك، وصل عدد الشركات الكبرى الفرعية التابعة لأكثر ثلاثين شركة كورية إلى 126 في عام 1970، ووصل إلى 429 في عام 1979. في نهاية السبعينات كانت الشركات الكورية الكبرى شبيهة بشكل كبير بالتكتل الشرطاتي الموجود اليوم: التشايبولات.

الركود العالمي والعولمة والمقاومة العمالية: في عام 1979، بعد الركود الناجم عن أسعار النفط والركود الرأسمالي العالمي، والاستثمار المفرط في الصناعات الكيميائية الثقيلة، تمكنت التشايبولات من التعافي خلال بضعة أعوام فقط بسبب ظروف التحسن السريع. وهذه الظروف من مثل: تعديل أسعار النفط وأسعار الصرف المواتية. وتحديداً، اتفاقية البلازا بين مجموعة الدول الخمس الكبار: فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان، لتخفيض قيمة الدولار الأمريكي في مقابل الين الياباني

وقد كان رد التشايبولات على الأزمة بمحاولة إدارتها عبر اتباع إستراتيجية مهيمنة على ما يسمى «المجتمع المدني». وسأقسم المجتمع المدني في هذا السياق إلى ثلاثة مجموعات منفصلة: 1- الناشطون والمنظمات غير الحكومية. 2- الإعلام وقطاع النشر، ويتضمن ذلك الصحف وشركات الإعلام المرئي والمسموع. 3- المجتمع التعليمي والأكاديمي. في نهاية المطاف، إستراتيجيات هيمنة التشايبولات هدفت إلى إنشاء توافق في المجتمع المدني، بأن مصالح الشركات هي ذات نفع عام. وقد تطورت إستراتيجية الهيمنة هذه مع تطور التراكم الرأسمالي وإدارة الأزمات.

نظرة تاريخية

في الخمسينات، كسبت الشركات الكورية الضخمة المال مع قيام الحكومة بخصخصة المواد الخام والمنشآت عبر صلاتها مع النخبة الحاكمة. احتكرت الشركات المواد الخام اللازمة لأجل صناعات الطحين والسكر والقطن، وحققت المكاسب عبر تحويلها. كانت الشركات تملك مؤسسات مالية مرخصة حكومياً. لكن تغير الوضع عام 1961 مع قدوم الجيش إلى السلطة. وضع النظام النمو الاقتصادي والتطوير كأهداف، وتحالف مع الشركات ليستثمروا قدراتهم في القطاع الصناعي بدلاً من القطاعين التجاري والمالي. لكن الشركات وجدت بأن تكاليف تحصيل الموارد اللازمة للإنتاج الصناعي، ويتضمن ذلك الحصول على المدخلات العالمية اللازمة، وإنشاء مصانع عملاقة، وبناء شبكات توزيع فاعلة، أمراً شبيه مستحيل. وعليه ومن أجل تحقيق ذلك قاموا ببناء الشبكات مع اليابانيين وغيرهم من المصالح الرأسمالية الأجنبية، ولعب النظام العسكري دور الوسيلة لتدبير الحصول على هذه الموارد. أدى هذا إلى التوافق بين سياسات النظام والشركات، والحفاظ على علاقات طيبة جداً ببعضهما البعض.

في الستينات والسبعينات، نمت الشركات

في نيسان 2014، قُتل أكثر من ثلاثمائة راكب عندما غرقت العبارة في البحر الغربي لكوريا الجنوبية. قامت العائلات المفجوعة بإضراب جوع كرد على الحادثة، وطالبوا بتشريع قانون يسمح بالتحقيق بشكل خاص في هذه الكارثة، مدعين بأن الحكومة لم تكن تكشف الحقيقة. صدر تقرير في تموز 2014 يظهر بأن أعضاء من عدة منظمات، وكذلك من مجموعة من المجتمعات الإلكترونية، قاموا بالسخرية من المشاركين في إضراب الجوع، بل وقاموا بإحضار البيتزا والدجاج وتناولها أمامهم. بعد قرابة أربعة أعوام، في نيسان عام 2018 أظهر برنامج تحقيق تلفزيوني بأن «الاتحاد الصناعات الكورية FKI»، وهو الاتحاد الذي يجمع تكتل الشركات الكورية العملاقة، قام بتمويل هؤلاء الذين تناولوا الطعام أمام المضربين وسخروا منهم. كما أظهر البرنامج الدلائل على الأمر المعروف من قبل، بأن «الاتحاد FKI» يمول المنظمات اليمينية بشكل واسع النطاق منذ عام 1997.

القديم، والجديد لا يمكنه بعد أن يولد». الأزمة اليوم هي «حيث خسرت الطبقة الحاكمة التوافق عليها... وهي تمارس القوة القمعية فقط».

إن التشايبول أكثر عرضة لمواجهة أزمة السلطة من غيرها من الكيانات الشرطائية بسبب سماتها الفريدة. أولاً: يتم إدارة التشايبول بشكل مباشر من المالكين، بينما ضمن النمط التقليدي لحكم الشركات، تكون الملكية والإدارة منفصلة. إضافة إلى أن التشايبول تحشد مواردها بشكل مباشر لصالح مدراءها التنفيذيين، وتسيطر عليهم عبر كينونات، مثل: مكاتب الأمناء. ثانياً: حتى الثمانينات، اعتمدت التشايبولات على الأنظمة الاستبدادية ورأس المال الأجنبي من أجل الحصول على عناصر تراكم رأس المال والاضطلاع بالإنتاج والتوزيع. ثالثاً: التشايبولات، بوصفها تكتلات شركات عملاقة، كينونات شرطائية متنوعة، تعيش على الموارد الحكومية، وعلى الاستيلاء على السوق المحلية. وكنيجة لذلك فهي تسيطر على الاقتصاد الكوري عبر عشرات الشركات الرئيسة التابعة لها. وبما أن التشايبولات قد اعتمدت على الحكومة من أجل نموها وحشد الموارد لصالح مالكيها، واحتكار السوق المحلية عبر تنويع العارضين، فقد كان من السهل على الناس أن يدركوا المشاكل التي سببتها التشايبولات، وأن يطرحوا الأسئلة بخصوصها.

■ كيونج- بيل كيم تصريح: عروة درويش

يُعرف تكتل الشركات الكورية العملاقة باسم «تشايبول». التشايبول: هو تكتل متنوع واسع النطاق لرأس المال، يحكمه بشكل وراثي المالك وعائلته. نمت التشايبولات بشكل سريع في كوريا الجنوبية، فهيمنت على السوق الكورية وساهمت بشكل جوهري في الاقتصاد الكوري منذ هيكلته في السبعينات. بعض التشايبول نمت لتصبح شركات رائدة في السوق العالمية خلال ثلاثين إلى أربعين عاماً. في عام 2018 صدرت لأكثر فورتشن غلوبال التي تصنف أكبر 500 شركة عالمية، ضمت شركة سامسونغ في المرتبة الثانية عشرة، وهيونداي موتورز في الثامنة والسبعين، كما ضمت ثلاثين شركة أخرى ضمن القائمة. لقد نمت بعض التشايبول وأصبحت قوى اقتصادية عالمية.

أزمات التشايبول

إن أزمات التشايبولات في الثمانينات والتسعينات تشمل «أزمة السلطة» التي أشار إليها أنطونيو غرامشي. فكما يمكننا أن نرى بالاستناد إلى تحليله، فقد اكتشفت التشايبولات بأنها: «خسرت قاعدتها التوافقية... وباتت الجموع الكبرى منفصلة عن إيديولوجياتها التقليدية». إنها أزمات كبرى ولا حلول سريعة لها، إنها حيث «مات

التشايبول هو

تكتل متنوع واسع

النطاق لرأس المال

يحكمه بشكل وراثي

المالك وعائلته

وقد نمت بسرعة

في كوريا وتحولت

لقوى اقتصادية

عالمية كسامسونج

وهيونداي

واستراتيجية الهيمنة

سعيًا لإنقاذها، لتحقيق بذلك رغبة الولايات المتحدة.

كان على الحكومة الكورية أن تطبق برنامج صندوق النقد الدولي لتتلقى الإنقاذ. شمل البرنامج مصالح الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية ووال ستريت ومسؤولي الحكومة الكورية الاقتصاديين. اتفق المسؤولون الحكوميون مع صندوق النقد الدولي في الادعاء بأن شدة الأزمة الكورية سببها هيكلية حكم التشايبولات وعدم فاعليتها، وبأنها تحتاج للتصحيح. ولهذا طلب إلى التشايبولات أن تعيد تنظيم نفسها على طريقة الشركات الأمريكية، بحيث تفصل بين الملكية والإدارة، وأن تعزز حقوق حاملي الأسهم. كما تم الإيعاز لهم بتخفيض معدلات الدين. واستفادت التشايبولات كذلك من الإيعاز لها بتطبيق أنظمة الفصل والتسريح، الأمر الذي لطالما انتظرت.

قاومت التشايبولات التعديل الهيكلي، وجادلت بأن سياسات صندوق النقد الدولي هي من أوصلتهم إلى الأزمة. ولكن بما أن السلطة قد تركزت بيد مسؤولي الحكومة المتحالفين مع صندوق النقد الدولي، فقد كان على التشايبولات أن توافق، ولو بشكل جزئي وظاهري، أو أنهم ستعرض للإفلاس. وهذا ما حصل مع دايو التي أصرت على الاستمرار في العمل وفق نظامها القديم. وفي نهاية المطاف استطاعت التشايبولات وصندوق النقد الدولي الوصول إلى صيغ تفاهم شددت من قبضتهما على الاقتصاد الكوري. وكان على التشايبولات أن تنتقل إلى إستراتيجية هيمنة ثقافية أكبر بين عامي 1998 و2002 بعد أن دفع السخط الجماهيري الحكومة إلى عدة محاولات لتفتيت التشايبولات. وكان من أبرز وسائل الهيمنة الثقافية الجديدة، هو: تعزيز وتمويل المنظمات غير الحكومية بسخاء، وهو النوع من المنظمات التي لم يكن معروفاً جداً أو ذا شعبية في كوريا من قبل.

ما الذي ينتظر التشايبولات؟

رغم التمويل السخي والإستراتيجيات الشديدة للهيمنة على المجتمع، فلا يزال هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يقاومون التشايبولات بشكل يومي، عبر صيغ مختلفة، ويرفضون هيمنتها. والكثير من الناس لا يزالون يثيرون الأسئلة حول أنشطتها وينتخبون سياسيين وأحزاباً حول بتفتيتها. لا يزال الصراع بين القوى المجتمعية والشركات الهيمنة قائماً ومستمرًا في كوريا.

إنّ التغيرات العالمية تضع التشايبولات في عبء مواجهة أزمات جديدة، وخاصة مع الاتجاه في الولايات المتحدة إلى تهديد حلفائها وتحميلهم عبء الأزمة الرأسمالية الهيكلية. «فقد سمعنا التهديدات العلنية لتكتلات مثل سامسونغ». ومع تنامي الحق الداخلي يبدو بأن نقطة تحول تاريخية تنتظر التشايبولات مع تزايد المطالب من الحكومة بأن تفرض الطاعة على رأس المال الكوري. فرغم الإستراتيجيات الشديدة للهيمنة، تتعالى الأصوات التي تدعو إلى مجتمع ديمقراطي عميق وليس فقط ظاهرياً في كوريا.

إنّ الطبيعة المعقدة لأزمة الهيمنة الرأسمالية في كوريا تجعلنا غير قادرين على التنبؤ بما سيحدث تالياً. ففي حالة التشايبولات في الثمانينات والتسعينات، لم يكن بالإمكان إسقاط ما حدث على مجتمعات أخرى. لكنّ الصراع بين القوى المجتمعية التي ترفض الهيمنة من جهة، والتشايبولات الرأسمالية المأزومة، التي تشكل أزمته جزءاً من الأزمة الرأسمالية العالمية المستمرة.



تعلن بأنّها تستخدم «الاقتصاد المخطط». لكنّ مفهوم الاقتصاد الحر الكلاسيكي لم يكن ينطبق على الشركات الكورية الجنوبية، تبعاً لاعتمادها منذ نشأتها على الإعانات الحكومية وإغلاق الأسواق المحلية. ولهذا كان يجب خلق مفهوم فكري خاص بكوريا، مستفيدة مع إكذاء نار الحرب الباردة مع كوريا الشمالية كمصدر شرعية لها. لقد كانت الهيمنة على قطاعات «المجتمع المدني» الثلاثة تجري على قدم وساق. وبدا بأن كل شيء يسير في مساره المخطط حتى انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997.

الأزمات المتتالية

جلبت عولمة التمويل بزعماء الولايات المتحدة منذ الثمانينات عدم الاستقرار إلى الاقتصاد العالمي فواجهت التشايبولات الكورية الأزمة عام 1997. كانت اتفاق البلازا العكسي عام 1995 بمثابة نقطة تحول تاريخي في التاريخ الكوري. فمع سماح الولايات المتحدة لليابان بتخفيض قيمة عملتها الين، بدأت التشايبولات تفقد بشكل سريع منافستها السوقية في المجالات التصديرية. علاوة على ذلك، فشل اتجاه التشايبولات الشديد نحو الإنتاج الخارجي والاستثمار باستخدام قروض واسعة النطاق قصيرة الأجل من السوق المالية الدولية في تحقيق الأرباح المتوقعة، لأنّ التشايبولات لم تكن تلك ميزة فريدة في السوق العالمية أبعد من قدراتها الاستثمارية. ومع ارتفاع أسعار أشباه الموصلات عالمياً بدءاً من عام 1996، تلقت عدة تشايبولات والاقتصاد الكوري ضربة قاسية. فرغم العلامات على ركود قادم، فشلت التشايبولات والحكومة الكورية باتخاذ الإجراءات المناسبة، حتى أن بعض التشايبولات، مثل: دايو التي كانت في حينه ثاني أكبر تكتل شركات في كوريا بعد مجموعة هيونداي، أعلنت إفلاسها. وعندما ضربت الأزمة المالية عام 1997 جنوب شرقي آسيا، كان على الحكومة الكورية أن تواجه الأزمة، فاتجهت ناحية صندوق النقد الدولي

نقابات جديدة في الشركات الفرعية التابعة للتشايبولات، ودخلت بعض التحسينات على السيطرة في أماكن العمل. وفي ذات الوقت تم إنشاء نظام الأقدمية في الأجور وتم رفع الأجور. لقد ارتفع متوسط الأجر الحقيقي في الصناعة بنسبة 12,5% بين عامي 1987 و1991، أي أكثر من ضعف نسبة 5,4% كمتوسط ارتفاع بين عامي 1982 و1986. وهو الأمر الذي أثار بشكل كبير على أرباح الشركات.

الشركات تدافع عن ربحيتها بشراسة

بدأت التشايبولات بالرد بسرعة وباستخدام إستراتيجيات إدارة للأزمة، فحاولت تحقيق الأرباح عبر مقاربات جديدة. قامت باستثمارات كبرى على المستوى العالمي. واعتمدت إستراتيجيات مرنة خففت الحدود بين القطاعات المالية والتجارية والصناعية. وبدلاً من التفاوض مع العمال ضربت التشايبولات بقوة عبر توظيف أنظمة أجور لصالحها، مثل: نظام الجدارة في الأجور. كما حاولت السيطرة على العمالة باستخدام وسائل المكننة والأتمتة على الطريقة اليابانية. كما مكنهم التحالف مع الحكومة الجديدة من فرض النظام العام والسلامة العامة من أجل الحد من قدرات العمال على التظاهر والإضراب.

لكنّ الشركات لم تجد في ذلك مبتغاهما الكلي. فبدأت بتمويل وإنشاء الصحف ودور النشر ومراكز الأبحاث الناطقة باسمها. كان عليها أن تهيمن على الفضاء الثقافي. فبدأ اتحاد الشركات الكوري بشكل مباشر وعبر أذرعه يسيطر على كل شيء، السياسيون والمفكرون ووسائل الإعلام. ولم يقتصر الأمر على هذا، بل تعداه إلى المسلسلات الدرامية والروايات والمجلات الساخرة. كما صرح الاتحاد، كان على الشركات أن تظهر بأن منافهم مشتركة مع الاقتصاد والمجتمع الكوري.

أنفقت الأموال في كل مكان لتعزيز الاعتماد على فكرة «اقتصاد السوق الحر». مستفيدة من تعزيز العداء مع كوريا الشمالية التي

والمارك الألماني عبر التلاعب بمعدلات الصرف، والذي تم تطبيقه في عام 1985. في ظل هذه الظروف، تمكنت التشايبولات الكورية من زيادة تنافسهم الدولي من حيث الأسعار خلال كامل فترة الثمانينات. لكن ومع تقدم الديمقراطية في كوريا عبر الحركة الاجتماعية عام 1987، بدأت الأوضاع بالتغير بشكل كبير.

بحلول عام 1987، لم يعد النظام العسكري قادراً على التحكم بالمجتمع من خلال المقاربات الاستبدادية السابقة. وما إن ضعفت سيطرة النظام، حتى واجهت التشايبولات مقاومة غير مسبقة من العمال. لقد استطاعت التشايبولات قبل ذلك أن تتدبر أمر القوى العاملة عبر التحالف مع الحكومة. لكن مع بزوغ نمط سياسي جديد لم يعد لهذا التحالف ذات القيمة، وبدأت الإضرابات العمالية تحتل الساحات. لم يعد العمال قادرين على التسامح مع الأسلوب العسكري لسيطرة التشايبولات، ومع تكثيف العمل والأجور المتدنية وظروف العمل السيئة. وبما أن التشايبولات كانوا يستخدمون أساليب قمع قاسية بشكل كبير، ردّ العمال عبر إستراتيجيات حشد كبيرة. طالبوا بالحق في التجمع وبنقابات عمالية ديمقراطية وبتحسين الأجور وبحقوق عمالة عامة. كان هناك أكثر من ثلاثة آلاف عمالي بين تموز وأيلول من عام 1987، وبات الإنتاج في معظم الشركات الكبرى متوقفاً.

نظرت التشايبولات إلى هذه التحركات العمالية بوصفها تهديداً لتحقيقها للأرباح عبر تقويضها لقدرتها التنافسية في مجال الأسعار، وهو الأمر الذي شكّل ميزتهم المطلقة في التجارة العالمية. ولهذا فقد ردوا على الفور. أعلن رئيس اتحاد الشركات الكورية بأن أعضاء الاتحاد سينقلون أعمالهم إلى تايلند لاستحالة القيام بالأعمال في هكذا بيئة. لكن وبسبب حاجة الشركات للعمال الذين انخرطوا بحركات الإضراب، لم يكن لديهم بديل فوري عن الرضوخ لبعض المطالب العمالية. وكنتيجة لذلك، تم إنشاء

التغيرات العالمية
تضع التشايبولات
في عبء مواجهة
أزمات جديدة
وخاصة مع الاتجاه
في الولايات
المتحدة لتهديد
الحلفاء وتحميلهم
عبء الأزمة

التيارات الفكرية المعاصرة والبحث في التراث



ارتبطت النهضة التي بدأت بالتبلور في القرن التاسع عشر، واتخذت طابعاً قومياً عربياً في المنطقة بإحياء التراث الذي اتسم بسمتين أساسيتين: رجعية، بمعنى العودة إلى التراث دون تمحيص في جوانبه الثورية والتحرري به. وتقدمية، بمعنى البحث عن الامتدادات الطبيعية للنواحي الثورية في تراث المنطقة، تحقيقاً للنزعة التحررية مزدوجة الطابع ضد الاحتلال العثماني، والاحتلال الغربي الأوروبي. غير أن إحياء التراث العربي الإسلامي كتراث للمنطقة ينتمي للحضارة الإنسانية واجه انتكاسة رافقت انتكاسة مشاريع القوى السياسية الأساسية السائدة.

■ سلاف محمد صالح

تلقي في مقالنا اليوم بعض الضوء على التيارات الفكرية التقليدية «البرجوازية» من موقعها السیادي- السلفية» التي تبنت إحياء تراث المنطقة في العقود الماضية.

1-

يبحث الفكر البرجوازي في أسس التراث العربي الإسلامي، وهي «الصوفية- علم الكلام- الفلسفة»، وعوامل ظهورها وفق وجهة نظر مثالية- دينية لا علاقة لها بالجذور الاجتماعية، وأنها ناتجة عن جدل في النصوص و«دلالاتها الظاهرية»، أو أنها شكل من أشكال مقاومة أديان سابقة تجاه الدين الجديد. غير أن أهم ما يخلص إليه منهج البحث هذا، هو أن الحياة الاجتماعية حتى في أدق تفاصيلها في ماضي منطقتنا وحاضرنا، هي نتاج مباشر عن هذا الجدل في النصوص والكتاب، وعنه خرجت أسس التراث برمته في المنطقة.

غير أن منهج البحث ذاته يقع في تناقض لدى بحثه في مسائل النزاع حول خلافة الرسول، وحصره ضمن حدود حق ومطمح ذاتي فردي لطرف دون آخر، أو نزاع اجتهادي لفريق مع آخر حول النص، أي أن الخلاف «تشريعي ليس غير». وعلى ذلك فُصل

الدين عن المجتمع، رغم أنه صاغ حياته ماضياً وهو يصوغها حاضراً! ونقطة الانطلاق في دراسة التراث وفق منهج البحث البرجوازي، تنحصر التراث العربي الإسلامي بكونه عملاً فلسفياً من فلاسفة تلك العصور للتوفيق بين الدين والفلسفة، وهكذا فهي تضع علم الكلام والصوفية تحت مظلة الفلسفة العربية الإسلامية، التي ينظر إليها كفلسفة إسلامية- دينية متعلقة بالدين كعقيدة وشريعة، دون أي رابط بالقوى المنتجة في المجتمع، أو بالقوى السياسية التي فرضت نظامها السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وإيديولوجيتها في تلك الفترة التاريخية.

في حين أن الفلسفة العربية الإسلامية ناتجة في معظمها عن رعاية سياسية للسلطات في تلك الفترة لتيارات فكرية عملت على إضفاء طابع عقلاني تحديدي في حينه على إيديولوجيتها الغيبية ومزاوجتها مع الضرورات الموضوعية المتصلة بالقضايا والحاجات في مجتمع بلغ فيه التطور العلمي والاجتماعي حداً لا يمكن تجاهله. ومواجهةً منها لكل من: علم الكلام المعزلي الذي مثل تياراً فكرياً انتهج العقل بهدف شق طريق مستقل بعيداً عن إيديولوجية السلطة القائمة، ورفضاً للواقع الاجتماعي المفروض من قبلها. ونقض المعزلة للجبرية، ورفعها مبدأ الاختيار، يقابل رفض الاستبداد وإعلاء الحرية.

الصوفية التي يحصرها منهج الفكر البرجوازي في كونها نظرية «للسعادة والاتصال» منطلقة من أساس ذاتي يتعلق بالمتصوف، وعلى ذلك فإن حدود التصوف تقف عند حدود المتصوف الجسدية، هي بناءً على ذلك ظاهرة فردية قابلة للعدوى الفردية وتشكيل جماعة فردية. إلخ. وهو ما يسقط عن الصوفية جوهرها كظاهرة اجتماعية ذات بعد سياسي عملت على

بناء إيديولوجيتها المستقلة والمعارضة لإيديولوجية السلطة الحاكمة. على ذلك، لا يمكن وضع علم الكلام المعزلي والصوفية تحت مظلة الفلسفة الإسلامية، كما لا يمكن وسم الفلسفة في تراثنا بطابعها الإسلامي الديني المجرد. غير أن الخلاصة الأهم هي: أنه لا يمكن تفريخ أسس التراث العربي الإسلامي من مضامينها الاجتماعية المتصلة بجذورها وعلاقتها بالقوى المنتجة في المجتمع، واقتلاعها منها، والذهاب بها إلى الطرائقية العممية كما تفعل بها البرجوازية اليوم.

2-

يمكن التمييز بين أسلوبين يتبعهما السلفيون المعاصرون مع ثبات المنهج المثالي في البحث في التراث: المتشدد: الذي ينطلق من فكرة عدم قبول الثقافة العربية الإسلامية للثقافات الأخرى، وهو ما أدى إلى ازدهارها وسيادتها. ورفض المسلمين «جميعاً» لمنجزات الحضارات السابقة والمحيطية بدعوى التفوق الحضاري! غير أن واقع الحال التاريخي يناقض هذا المبدأ، من حيث إن الرفض أو القبول للثقافات الأخرى لم يكن يوماً عاماً، وإنما خاصاً بكل فريق من الفرق السياسية المتصارعة في كل فترة تاريخية، وهو ينطلق من مواقف إيديولوجية لهذه الفرق تتوافق أو تتعارض مع منجزات تلك الثقافات ومنجزات الحضارات. أضف إلى أن المسلمين قبلوا بالفعل الثقافات الأخرى منذ باشروا بإنشاء دولتهم في العصور الإسلامية الأولى مع حكم الأمويين.

إن رفض أو قبول ثقافة للثقافة أخرى ليس «علاقة ميكانيكية، وإنما دياكتيكية» محكومة بالواقع الموضوعي، وتقارب الثقافات أو تباعدها، وتشابه بنائها الاجتماعية وقابليتها للتفاعل الاجتماعي.. إلخ، وهي «موضوعية ليست ذاتية، معقدة

وليست بسيطة». وليست تشدداً: يعمل فيه السلفيون على حل الإشكال العالق بين الدين والفلسفة حلاً توفيقياً آخر! ينطلق من كون جميع الأديان والفلسفات تبدأ من وحدانية الحقيقة المطلقة وتنتهي بها. وبالتالي، فإن الإشكالات إجرائية بسيطة تفترض تطابق المدارس الدينية والفلسفية جميعاً منذ تشكل التراث العربي الإسلامي وانتفاء بيومنا هذا.

إن شكل التوفيق هذا هو «إخضاع»، إذ أن إحدى المسائل التي يعمل السلفيون على إدراجها ضمن توفيقاتهم هي «موضوعة التأويل»، في عدم إدراكهم أنها لا تنحصر في وجهات النظر إلى النصوص، وإنما في تعارضها مع النصوص إياها. ويختلف هذا التعارض تبعاً للمبادئ والإيديولوجيات في كل فرقة ومذهب.

3-

إن التيارات الفكرية المعاصرة السائدة اليوم برجوازية كانت أم سلفية، الباحثة في التراث العربي الإسلامي، عاجزة عن إدراك أن تشكيل أسس تراثنا لم يقررها الدين رغم أهميته، وإنما شكل العلاقات الاجتماعية السائدة في فترة تشكيل التراث، وأن الاضطهاد الذي مورس ضد التيارات الفكرية من فرق معزلة وصوفية وغيرها من فرق ومذاهب أخرى، لم يكن اضطهاداً دينياً موجهاً من المجتمع ضد الفكر، أو أنه جاء استجابةً من السلطات لرغبات اجتماعية، كما يفترض ويعمم أتباع الفكر البرجوازي السائد. بل سياسي محكوم بضرورات سيادة الطبقة الحاكمة، بما يعنيه ذلك من ضرورة فرض سيادة إيديولوجيتها على المجتمعات، ومنع أي تيار معرفي من اتخاذ طريق مستقل في تشكيل إيديولوجيته التي من المحتمل أن تتلاقى مع تطلعات الناس والعامّة.

التراث الحلبي المسروق

تحصد الشركات العالمية الكبرى ملايين الدولارات من أعمال مسروقة من تراث الشرق، مثل: الأفلام المقتبسة من قصص: علاء الدين والمصباح السحري، علي بابا والأربعين حرامياً، ألف ليلة وليلة ورحلات السندباد وغيرها.

قاسيون

انتقلت هذه القصص إلى الغرب عن طريق المستشرقين الذين أدوا مهمة سرقة تراث الشرق بنجاح في القرن الثامن عشر. حيث التقى الكاتب الحلبي حنا دياب بمبعوث الملك لويس الرابع عشر الذي كان يزور حلب بحثاً عن التحف والسجاد للقصور الملكية الفرنسية، وسافر معه إلى باريس ليعمل مترجماً عام 1708.

ترك حنا دياب مذكرات يومية، مكتوبة بخط اليد، وصلت بطريقة ما إلى مكتبة الفاتيكان! يقول فيها: إنه بدأ يروى القصص والنوادر، المأخوذة من الحياة اليومية في حلب، على مستمعين فرنسيين، وكان أحدهم المستشرق أنطوان غولاند، الذي ترجم «ألف ليلة وليلة» إلى اللغة الفرنسية بعد صدور النسخة الانكليزية عام 1706.

إحدى قصص حنا دياب كانت عن الفتى اليتيم علاء الدين الذي يخرج المصباح السحري من كهف العجائب، ويتزوج من

ابنة الإمبراطور، بدر البدر. مزج فيها بين الواقع والخيال، وأدخل الكثير من مشاهداته اليومية في حلب على القصة، عندما رواها للمستشرق الفرنسي، بحسب المذكرات، يوم 5 أيار 1709. أعجب بها الأخير وأدرجها في النسخة الفرنسية من الكتاب، لتترجم لاحقاً إلى اللغة العربية. وبعدها قص عليه قصة علي بابا والأربعين حرامياً التي صارت

أيضاً من الكلاسيكات العالمية، وبقي راوي أشهر قصص ألف ليلة وليلة مخفياً في الظل لفترات طويلة! تتحدث الوثيقة التاريخية الرئيسة حول حنا دياب عن رحلته «من حلب إلى باريس: رحلة إلى بلاط لويس الرابع عشر» التي تجمع بين أدب الرحلات والمذكرات كتبها عام 1763م. إضافة لوثيقة تاريخية أخرى هي مذكرات

أنطوان غالان. ولد حنا دياب في حلب عام 1688، تعلم الفرنسية والإيطالية والتركية والأوكسينانية. وسافر عام 1707 مع فرنسي اسمه بول لوكاس. إلى مصر وطرابلس وتونس وكورسيكا وليفرونو وجنوة ومارسيليا. حتى وصلوا باريس عام 1708. ثم عاد إلى حلب وعمل في التجارة حتى وفاته.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



نجاح الساعاتي أول صيدلانية سورية، ومن وجوه الحركة النسائية. قادت أول مظاهرة نسائية ضد الاستعمار في حمص 1942 وعملت في مجلس السلم العالمي، ومثلت سورية في مؤتمر الشغيلات العالمي. لم تنجب أولاداً بسبب مشاركتها في المقاومة الشعبية عام 1956 وتعرضها للإجهاض في حفل التدريب. أسست مع زوجها د. بدر الدين السباعي دار الجماهير الشعبية، الدار التي نشرت العديد من الكتب الماركسية.



حماية اللغات المحلية

ذكر مسؤول من وزارة التعليم الصينية: أن الصين تبذل جهوداً أكبر في حماية اللغات القومية في إطار تنمية اللغات المنطوقة والمكتوبة بالبلاد. وصدقت الصين على أكثر من 6600 مصطلح قياسي ونشرته بلغات القوميات المنغولية والتبتية والويغورية والقازاقية والكورية، وأيضاً قوميتي يي وتشوانغ. وأضافت وزارة الثقافة والسياحة المزيد من الفيديوهات حول اللغات بإجمالي أكثر من 7100 ساعة، وتوجد 12 ألف مدرسة ابتدائية وثانوية تستخدم اللغات المحلية. وجرى تشغيل منصة لمصطلحات الأولمبياد الشتوية، التي تجمع ما يقرب من 80 ألف مصطلح بلغات متعددة.



يوم التراث الثقافي والطبيعي

ذكرت مصلحة الدولة الصينية للتراث الثقافي عن مشاركة 4296 موقعاً تراثياً ثقافياً رئيساً في الصين، و5354 متحفاً في احتفال وطني بمناسبة يوم التراث الثقافي والطبيعي. وستطلق مواقع التراث الثقافي والمتاحف العديد من الأنشطة مجاناً مثل: محاضرات ومنتديات يوم 8 حزيران الذي يصادف يوم التراث الثقافي والطبيعي. وسيقام معرض التراث الثقافي غير المادي في مدينة قوانغتشو بجنوبي الصين خلال الفترة من 7 إلى 10 حزيران، ويشمل معارض وعروضاً ومحاضرات ومنتديات متنوعة. وتحتفل الصين بيوم التراث الثقافي في السبت الثاني من حزيران.

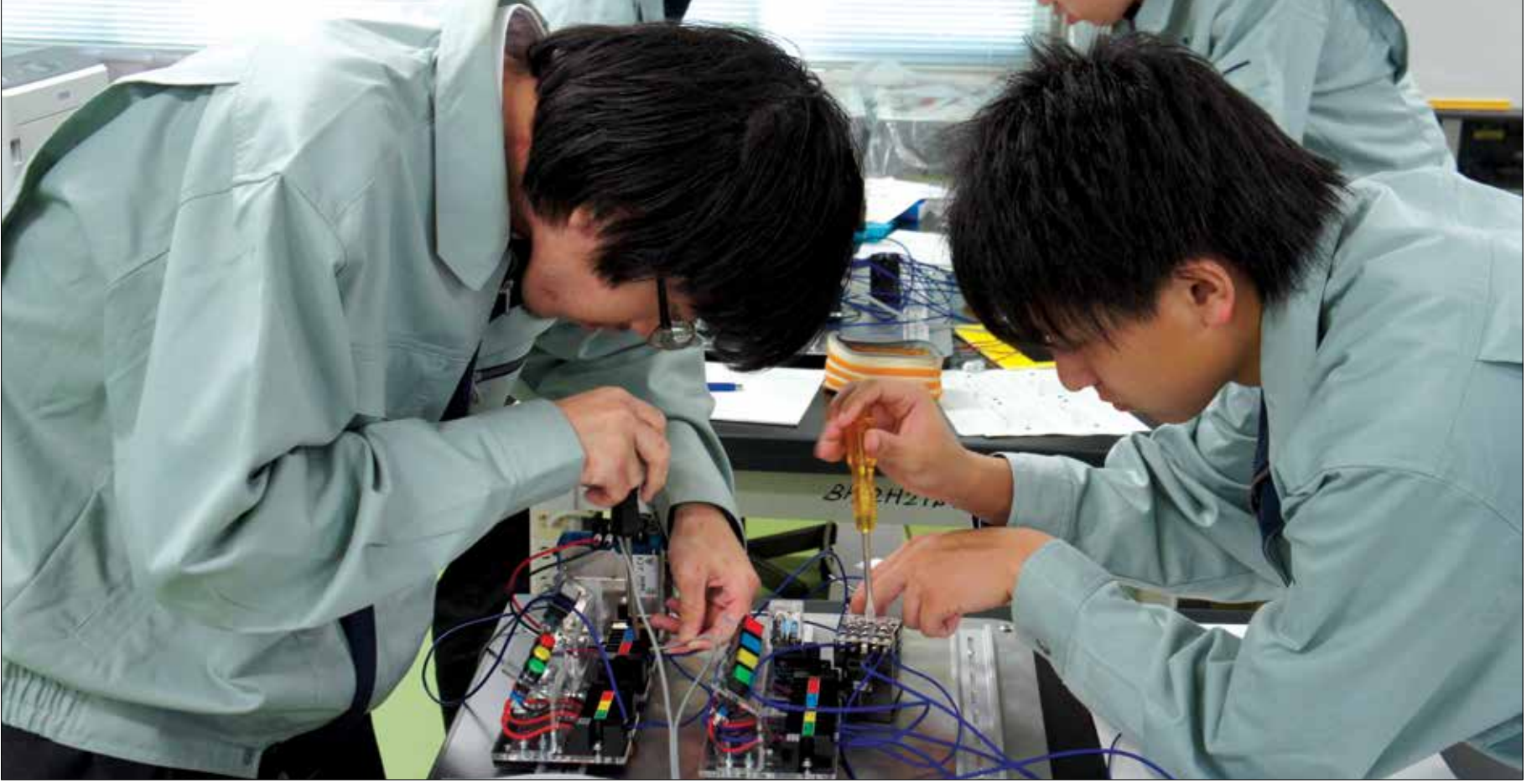
للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حملة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقه	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/06/02» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

نحو قطب علمي صاعد جديد؟



الشبكة: إن ما حصل «سيدر» التاريخ كنقطة سوداء، خصوصاً أن هكنا منظمات تعلن نفسها عالمية، وما هي تعلن عن حدودها في بلد واحد، هو: الولايات المتحدة الأمريكية». بينما اقترح «جو جيخوا» من جامعة «نانجينغ» (الصين): إن الخبراء على كل المستويات في الـ IEEE يجب أن يقترحوا نقل تسجيلها من الولايات المتحدة إلى سويسرا كونها أساساً منظمة عالمية، ولا يمكن اعتبارها مملوكة للولايات المتحدة. بينما أصدرت المنظمة الفيدرالية الصينية للاتصالات CCF بياناً حول «السلوك غير اللائق لـ IEEE» إنها أسفّت لهذه الخطوة كونها تتعارض أساساً مع المهمة المعلنة للمنظمة الدولية IEEE وتتعارض أيضاً مع حرية العلم ودوره في خدمة الإنسانية ككل. وكإجراء مقابل فإن الـ CCF ستنصح أعضاءها بعدم إرسال أية ورقة إلى جمعية الاتصالات ComSoc التي ترعاها IEEE ، وعدم المساهمة بأي عمل أو مؤتمر ترعاه هذه الجمعية.

إن قضية «هواوي»، من حيث هي شركة عملاقة صارت منافسة عالمياً للشركات العابرة، هي صراع ضد منطق الاحتكار الإمبريالي، وتفتح الباب جدياً أمام تأسيس قطب علمي جديد غير تابع للمركز الإمبريالي، وما الآراء التي ذكرت أعلاه إلا اتجاهات واعياً في هذا المسار. ودول كالصين وروسيا اليوم لا ينقصها شيء من حيث البنية التحتية والكادر البشري والقرار الواعي التمويلي، والدافع التاريخي والعلمي، لكي تؤسس هكذا مركز علمي عالمي منافس.

وتحكيم الأوراق العلمية، وتتضمن المراسلات «السرية» بسحب أية ورقة كانت قد أرسلت أساساً للمراجعة إلى أحد باحثي الشركة الصينية، واستبداله بأخر. هذا القرار يتعارض وبقوة مع علاقة الشراكة البحثية العلمية التي تربط «هواوي» بالـ IEEE حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات في مجال المدن الذكية ونقل الطاقة في عدة مناسبات، كالمؤتمر المشترك في باريس «فرنسا» وفي شنجن «الصينية». والتي من خلالها تُقدم هواوي مثلاً مختبرها المفتوح وبناء التحتية والبرمجية للشركاء.

ردود أفعال واحتمالات كسر الاحتكار الأكاديمي- العلمي

يبدو أن هكذا خطوة لم تظهر فقط قدرة «هواوي» على تخطي الاحتكار التكنولوجي، كالقطع ونظام التشغيل التي أعلنت «هواوي» عن بدائل لذلك، بل هي نقلت المعركة إلى المجال العلمي الأكاديمي. حيث قال مثلاً الباحث في جامعة تسينخوا «من الجامعات الأهم في الصين والعالم» «ليو جي يوان»: إن استمرار المواجهة وانتقالها إلى الحقل العلمي الأكاديمي سيؤدي إلى ضرورة تأسيس منظمات ومجلات ومؤتمرات ومعايير علمية موازية، مقابل تلك التي تحتكرها IEEE. أما «شين ييرا» البروفيسور في جامعة «ديوك» (الأصل في الولايات المتحدة ولديها فرعان في سنغافورة والصين)، فعبر عن رأي مماثل، وقال: إن الوقت قد حان لكي تبدأ الدول الأوراسية بتأسيس بدائل خاصة بها عن IEEE وACM. بينما قال متابعون على

إذا كان مؤتمر أو مجلة ما في أية دولة في العالم تريد أن تظهر أن لها اعترافاً عالمياً ما.. فهي تضع في تعريفها: أنها محكمة من قبل معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات منظمة أليات الحوسبة

أكثر من 430 ألف عضو حول العالم، في أكثر من 160 دولة. وهو يصدر أكثر من ثلث المنشورات العلمية في مجال الحواسيب وعلوم الكهرباء والإلكترونيات والتكنولوجيا الذكية. وتتضمن قاعدة بياناته على الشبكة حوالي الـ 5 مليون ورقة علمية. لديه أيضاً أكثر من 100 مجلة محكمة ويرعى أكثر من 1800 مؤتمر حول العالم. هذا يجعله حسب تعريف الناطقين باسمه «أكبر منظمة عالمية متخصصة تقنياً في مجال التقدم التكنولوجي». أما المؤسسة الأخرى فهي منظمة أليات الحوسبة المعروفة اختصاراً بـ «ACM» ومركزها أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية «نيويورك» وتأسست عام 1947. وتعرف كذلك حسب الناطقين باسمها كأكبر جمعية علمية أكاديمية دولية في مجال الحوسبة. هي أيضاً ترعى العديد من المؤتمرات العالمية، ولديها أكثر من 50 مجلة محكمة، وتضم حوالي الـ 100 ألف عضو. والشريك الأساس حسب إداري ACM هي طبعاً IEEE التي تقوم بينهما شراكة تنظيم وإدارة المؤتمرات عالمياً.

الوضع الاحتكاري على ضوء العقوبات بعد العقوبات الأمريكية الأخيرة على الشركة الصينية «هواوي» صدرت مذكرات من الـ IEEE كان لها صدى كبير في المجال الأكاديمي والتكنولوجي الصيني في الأيام الماضية. حيث أصدرت الـ IEEE مذكرة غير علنية تم إرسالها عبر البريد الإلكتروني للباحثين، وتتضمن استبعاد جميع الباحثين المنتمين لأحد مراكز بحث الشركة الصينية «هواوي». وذلك من خلال إيقاف مشاركتهم في مراجعة

العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول والشركات لا تنهي فقط مقولات «حرية السوق» الليبرالية، لتعكس بذلك الجوهر الاحتكاري الممنوع المس به، بل هي أيضاً تنهي عملياً مقولات جياذ العلم ومؤسساته، لتعكس بذلك انحيازه المؤسسي الوظيفي، وخضوعه لسطوة رأس المال العالمي. الإمبريالية في خطواتها المأزومة تلك تساعداً على تخطي الكثير من النقاشات، لنظهر هذه العلاقات التي تكون غالباً مخفية تحت زيف الدعاية الإيديولوجية والتعقيد المؤسساتي والتمويلي. وفي هذه المادة سنركز على احتكار المجال التكنولوجي العلمي، والعقوبات الأخيرة على عملاق التكنولوجيا الصينية «هواوي».

■ محمد معوش

قطبان أساسيان للتقييم العلمي

في المجال التكنولوجي عالمياً، هناك مؤسستان تحتكران إلى حد ما مجال البحث والنشر وتنظيم المؤتمرات، وبالتالي تقييمها ومراجعة البحوث والبت بالقبول بها من عدمه. هذه الوضعية تجعل كل من يريد أن يبرز في مجال التكنولوجيا على المستوى الأكاديمي أن يكتسب شرعيته من هاتين المؤسستين. وبالفعل إذا كان مؤتمر أو مجلة ما في أية دولة في العالم تريد أن تظهر أن لها اعترافاً عالمياً ما.. فهي تضع في تعريفها: أنها محكمة من قبل هاتين المؤسستين العالميتين. المؤسستان هما: معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات، والمعروف بالاختصار الشهير «IEEE»، التي تأسس عام 1963، مركزه الولايات المتحدة الأمريكية «نيويورك»، ونيوجيرسي». لديه